وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تسيير و علوم تجارية

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: مالية وبنوك

بعنوان:

إستراتيجيات دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

من إعداد الطالبتين:

- بكوش فاطنة
- معروف أمينة

تحت إشراف:

- أ.د. نزعي فاطمة الزهراء

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ: 2021/07/12

أمام اللجنة المكونة من السادة:

د. هاشمي لطيب	رئيسا
د. نزعي فاطمة الزهراء	مشرفا
د. مهدي عمر	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

الإهداء

باسم الله الذي هدانا ولو لاه ما كنا نهتدي وصلى الله وسلم على الهاذي

الحبيب خاتم الأنبياء والمرسلين

أهدي ثمرة جهدي هذه إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما

إلى كل الأهل والأقارب

إلى زوجي العزيز

إلى صديقاتي

والى كل من شاركني في هذا العمل العزيز

الشكر

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على النبي المصطفى

نشكر الله عز وجل على نعمه وعلى ما من علينا لإتمام عملنا المتواضع هذا

بادئنا أشكر الأستاذة "**نزعي فاطمة الزهراء**" التي شاركتني في إتمام هذا العمل

كما أشكر زوجي الذي ساعدني ودعمني في إتمام عملي

وأشكر صديقتي "**أمينة**" التي رافقتني في عملي هذا ومشواري الدراسي

وأشكر كذلك كل من ساهم من قريب أومن بعيد في انجاز هذا

العمل

فاطنة

الإهداء

باسم الله الرحمان الرحيم، نحمد الله سبحانه و تعالى الذي تتم بنعمته الصالحات و نصلي و نسلم على نبيه و رسوله الكريم محمد عليه أفضل الصلاة و السلام أما بعد

أهدي عملي هذا إلى الغالية أمي و أتمنى لها الشفاء، و اهديه أيضا إلى إخوتي و أخواتي ، إلى الأقارب والأصدقاء بالأخص صديقتي "**خرشي كريمة**"، والى كل من ساهم من قريب أو بعيد لإتمام عملي هذا

الشكر

أبدأ شكري هذا بالصلاة على سيدنا محمد أشرف المرسلين و خاتم الأنبياء، أشكر الله عز وجل على النعم التي انعم علينا بها و من بينها إتمام عملي هذا

في البداية أقدم شكري إلى الأستاذة المحترمة "**نزعي فاطمة الزهراء**" التي ساعدتنا ووجهتنا لإتمام عملنا

أشكر أيضا صديقتي "**فاطنة**" و زوجها على المساعدات المقدمة و أتمنى لهم التوفيق في حياتهم إنشاء الله

وأشكر كل قريب و بعيد ساعدني في مشواري الدراسي

أمينة

قائمة المحتويات

المحتوى

الإهداء II

الإهداء III

قائمة المحتويات VI

قائمة الجداول و الأشكال XI

المقدمة العامة ..... ا

تمهيد .....ب

إشكالية البحث.....ت

فرضيات البحث.....ب

مبررات اختيار الموضوع.....ب

أهداف الدراسة.....ب

منهج البحث.....ت

الدراسات السابقة.....ت

حدود الدراسة.....ت

تقسيمات البحث.....ث

الفصل الأول: عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....21

تمهيد.....22

المبحث الأول: نظرة عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....23

المطلب الأول: إشكالية تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة المتوسطة.....23

الفرع الأول: صعوبة تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 23

الفرع الثاني: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....24

المطلب الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....26

المطلب الثالث: خصائص و أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....27

الفرع الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....27

الفرع الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 28

المبحث الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وأهدافها وصعوباتها.....29
المطلب الأول: أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....29
الفرع الأول: التصنيف حسب طبيعة المنتجات 29
الفرع الثاني: التصنيف حسب الشكل القانوني.....30
الفرع الثالث: التصنيف حسب أسلوب تنظيم العمل.....31
الفرع الرابع: التصنيف حسب طبيعة التوجه.....33
الفرع الخامس: التصنيف حسب معيار النمو.....34
الفرع السادس: التصنيف حسب معيار الملكية.....34
المطلب الثاني: أهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....35
المطلب الثالث: الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....36
الفرع الأول: مجوعات معوقات البيئة الخارجية (المستوى الكلي).....36
الفرع الثاني: مجموعات معوقات البيئة الداخلية (المستوى الجزئي) 37
المبحث الثالث: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مشاكلها و تحديات.....39
المطلب الأول: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 39
الفرع الأول : المالك و المالكون لديهم أهداف محددة.....39
الفرع الثاني: المعرفة الممتازة بالسوق.....39
الفرع الثالث: قدرة المنظمة على تقديم شيء متميز خاص.....40
الفرع الرابع: إدارة متكيفة مع التطور.....40
الفرع الخامس: الحصول على عاملين أكفاء والمحافظة عليهم.....40
الفرع السادس: تحديد الهدف.....40
الفرع السابع: التخطيط في العمل التجاري.....40
الفرع الثامن: معرفة حجم رأس المال.....40
الفرع التاسع: العمل الجاد.....41
المطلب الثاني: المشاكل التي تعاني منها.....41

الفرع الأول: المشكل التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 41
الفرع الثاني: مشاكل إدارية 41
الفرع الثالث: مشاكل تسويقية.....42
الفرع الرابع: المشاكل الفنية.....42
المطلب الثالث: التحديات التي تواجهها.....43
الفرع الأول: ثورة المعلومات.....43
الفرع الثاني: التطور التكنولوجي.....43
الفرع الثالث: عالمية الاتصال.....44
الفرع الرابع: عالمية التجارة 44
الفرع الخامس: عالمية الجودة.....44
الفرع السادس: الخصخصة.....44
خاتمة الفصل.....45
الفصل الثاني: إستراتيجية دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 46
تمهيد.....47
المبحث الأول: الإطار التشريعي و التنظيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.....48
المطلب الأول: تعريف و خصائص الإستراتيجية 48
الفرع الأول: تعريف الإستراتيجية 48
الفرع الثاني: خصائص الإستراتيجية 49
المطلب الثاني: تطور الإطار التشريعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....49
الفرع الأول: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية في الجزائر.....50
الفرع الثاني: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر.....51
المطلب الثالث: المنظومة التنظيمية لتنمية المنظمات الصغيرة و المتوسطة.....53
الفرع الأول: المشاتل.....54
الفرع الثاني: مراكز التسهيل.....54
الفرع الثالث: المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....54

المبحث الثاني: وكالات دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....54
المطلب الأول: وكالة ترقية ودعم الاستثمارات (APSI) و الوكالة الوطنية لدعم و تطوير الاستثمار ANDI.....55
الفرع الأول: وكالة ترقية ودعم الاستثمارات (APSI).....55
الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لدعم و تطوير الاستثمار ANDI.....56
المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية ANADE.....56
الفرع الأول: أهداف الوكالة الوطنية لدعم و تنمية لمقاولتية.....56
الفرع الثاني: مهام الوكالة الوطنية لدعم و تنمية لمقاولتية.....57
المطلب الثالث: تنظيمات أخرى.....57
الفرع الأول: لجان دعم وترقية الاستثمارات المحلية (CALPI).....57
الفرع الثاني: بورصات المناولة والشراكة.....58
الفرع الثالث: صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....58
المبحث الثالث: تأهيل المؤسسات لصغيرة و المتوسطة و تحسين ميزتها التنافسية.....58
المطلب الأول: مفهوم و أهداف التأهيل.....59
الفرع الأول مفهوم و أهداف التأهيل..... 59
الفرع الثاني: أهداف التأهيل.....59
المطلب الثاني: برنامج ميدا لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر..... 60
الفرع الأول: برنامج (MEDA1 1995-1999).....60
الفرع الثاني : برنامج MEDA 2 على الفترة (2000-2006).....61
المطلب الثالث: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....62
الفرع الأول: مفهوم برنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....62
الفرع الثاني: أهداف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....62
خاتمة الفصل.....64

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لإستراتيجية دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....65

تمهيد: 66

المبحث الأول: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية ANADE في الجزائر.....67

المطلب الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية.....67

الفرع الأول: مفهوم ونشأة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية.....67

الفرع الثاني: قيمة الاستثمار.....67

المطلب الثاني: أهداف وشروط الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية.....67

الفرع الأول: أهداف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية.....67

الفرع الثاني: شروط الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية.....68

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للإدارة العامة للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية ANADE 69

المبحث الثاني: صندوق ضمان القروض FGAR في الجزائر.....70

المطلب الأول: تقديم صندوق ضمان القروضFGAR.....70

الفرع الأول: نشأة ومفهوم صندوق ضمان القروض.....70

الفرع الثاني: أهداف صندوق ضمان القروض.....70

الفرع الثالث: هيكل صندوق ضمان القروض.....71

المطلب الثاني: الضمان العادي لصندوق ضمان القروض.....72

الفرع الأول: المؤسسات المؤهلة.....72

الفرع الثاني: المؤسسات الغير مؤهلة.....72

الفرع الثالث: كيفيات التغطية.....73

المطلب الثالث: صندوق ضمان القروض/ برنامج ميداMEDA.....74

الفرع الأول: المؤسسات المؤهلة 74

الفرع الثاني: كيفيات التغطية.....74

المبحث الثالث: تحليل الإحصائيات للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية
ANADE وصندوق ضمان القروض FGAR وبرنامج ميدا MEDA في الجزائر.....76
المطلب الأول: الإحصائيات المتعلقة بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية..... 76
المقاولتية (2010-2016)..... 76
الفرع الأول: المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط..... 79
الفرع الثاني: المشاريع الممولة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال TIC 80
الفرع الثالث: المشاريع الممولة حسب المستوى التعليم..... 80
الفرع الرابع: المشاريع الممولة للفئة النسوية..... 81
الفرع الخامس: المشاريع الممولة في مرحلة التمديد أو التوسعة..... 82
الفرع السادس: مدى التأثر الإيجابي لمشاريع ANADE على قطاع العمل..... 83
المطلب الثاني: الإحصائيات المتعلقة بصندوق ضمان القروض (2004-2017)..... 84
الفرع الأول: الوضع التراكمي للحالات المضمونة 84
الفرع الثاني: الوضع التراكمي للحالات المضمونة 87
الفرع الثالث: الوضع التراكمي للحالات المضمونة 89
المطلب الثالث: دراسة إحصائية لبرنامج الاتحاد الأوروبي (MEDA) في الجزائر..... 90
الفرع الأول: تحليل وتقييم لنتائج سير عمليات التأهي..... 95
الفرع الثاني: التوزيع السنوي لالتزامات برنامج MEDA 1 الخاص بالجزائر..... 95
الفرع الثالث: مجالات تدخل MEDA1 في الجزائر..... 95
الفرع الرابع: التوزيع السنوي لالتزامات برنامج MEDA 2 الخاص بالجزائر..... 96
خاتمة الفصل..... 97
الخاتمة العامة..... 99
قائمة المراجع..... 102

الجداول و الأشكال

الجداول

جدول (01) معايير تعريف و تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.....26

جدول (02) المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط.....77

جدول (03) المشاريع الممولة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال.....79

جدول (04): المشاريع الممولة حسب مستوى التعليم.....80

جدول (05) المشاريع الممولة للفئة النسوية.....81

جدول (06) المشاريع الممولة في مرحلة التمديد أو التوسعة.....82

جدول (07) مدى التأثر الإيجابي لمشاريع ANADE على قطاع العمل.....83

جدول (08) توزيع المشاريع المضمونة حسب الولاية والمنطقة.....84

جدول (09) توزيع المشاريع المضمونة حسب النشاط.....87

جدول (10) تفصيل الضمانات في العروض وشهادات الضمان.....89

جدول (11) التوزيع السنوي لالتزامات برنامج MEDA 1 الخاص بالجزائر 1995-1999.....95

جدول (12) مجالات تدخل MEDA1 في الجزائر.....95

جدول (13) التوزيع السنوي لالتزامات برنامج MEDA 2 الخاص بالجزائر(2000-2006).....96

الأشكال

الشكل (01) أنواع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المعيار القانوني.....31

الشكل (02) الهيكل التنظيمي للإدارة العامة للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية.....69

الشكل (03) هيكل صندوق ضمان القروض.....71

الرسم البياني

رسم بياني لدرجة تقدم المؤسسات في مسار التأهيل.....91

رسم بياني لعدد العمليات المحققة:.....92

رسم بياني لتقسيم المؤسسات المؤهلة حسب قطاع النشاط :.....93

رسم بياني تقسيم نوع عمليات التأهيل حسب المجالات:.....94

الملخص

الملخص:

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية لأي دولة ، نظرا لمزاياها المتعددة كقلة حاجاتها لرؤوس الأموال ومرونتها وقدرتها على توفير فرص العمل، لذا أصبح من الضروري وضع استراتيجيات جديدة لدعم هذه المؤسسات وتطويرها والاهتمام بها، حيث يوفر تطوير ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة العديد من فرص العمل التي يمكن أن تساعد في خفض معدل البطالة والتعامل مع التحديات الديموغرافية للنمو السكاني ، علاوة على ذلك ، يمكن أن يساعد تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز المنافسة والإنتاجية وبالتالي سيحفز نمو الدخل العالمي ونصيب الفرد. الدخل سيحفز هذا التطور أيضًا التحول الهيكلي ، حيث يرتبط قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصحي بالابتكار والارتقاء التكنولوجي ، من ناحية أخرى ، يساهم هذا القطاع في التنمية الإقليمية والمحلية أيضًا.وهذا ما جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحظى باهتمام متزايد في الوقت الراهن من قبل صانعي القرار. كما زودنا دراستنا بتحليل بعض الاستراتيجيات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها: الوكالة الوطنية لدعم وترقية المقاولتية، صندوق ضمان القروض، برنامج الاتحاد الأوروبي ميدا.

Résumé:

Les petites et moyennes enterprises sont devenues un rôle important dans le développement économique de tout pays, en raison de leurs multiples avantages tels que leur manque de besoin de capitaux, leur flexibilité et leur capacité à fournir des opportunités d'emploi. Par conséquent, il est devenu nécessaire de développer de nouvelles stratégies pour soutenir, développer et prendre soin de ces entreprises.Le développement et le soutien des petites et moyennes entreprises offrent de nombreuses opportunités d'emploi qui peuvent aider à réduire le taux de chômage et faire face aux défis démographiques de la croissance démographique, de plus, le développement du secteur des PME peut aider à renforcer la concurrence et la productivité et stimulera ainsi la croissance du revenu mondial et par habitant. Revenu Ce développement stimulera

également la transformation structurelle, car le secteur sain des PME est lié à l'innovation et à la modernisation technologique, d'autre part, ce secteur contribue également au développement régional et local.C'est pourquoi les PME reçoivent aujourd'hui de plus en plus d'attention en décideurs. Notre étude nous a également fourni une analyse de certaines stratégies qui soutiennent les petites et moyennes entreprises, notamment : l'Agence nationale pour le soutien et la promotion de l'entrepreneuriat, le Fonds de garantie de prêts, le programme MEDA de l'Union européenne.

المقدمة العامة

تمهيد :

أصبح قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة موضوع بحثيا موضعيا ليس فقط لعدد من الباحثين ولكن أيضا للأكاديميين لأنه يشكل ركيزة لتنمية المستدامة.[1] تقدم الشركات الصغيرة والمتوسطة مساهمة حاسمة في خلق فرص العمل والدخل ؛ إنهم يمثلون ثلثي الوظائف في العالم. ولهذا السبب جعلت منظمة العمل الدولية دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة أحد مجالات عملها الرئيسية. ويتزايد الطلب على خدماتها الاستشارية بشأن سياسات دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة من قبل الدول الأعضاء في المنظمة ، بل وأكثر من ذلك في السنوات الأخيرة بسبب أزمة العمالة الخطيرة التي اندلعت في العديد من البلدان المتقدمة والنامية. من بين العديد من المؤسسات الدولية التي تعمل على تعزيز الشركات الصغيرة والمتوسطة ، تعتبر منظمة العمل الدولية شريكًا مهمًا. تكمن ميزته في حقيقة أنه يولي أهمية كبيرة للبعد النوعي مثل البعد الكمي لخلق فرص العمل ، وأن المكونات التي تخاطبها تمثل جمهورًا محتملًا كبيرًا في هذا المجال.[2]

بحيث تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية تطويرها وتنميتها الشغل الشاغل لكثير من الحكومات والمنظمات الدولية والمحلية، باعتبارها الوسيلة المناسبة لتحقيق التنمية في المجتمعات المتقدمة والنامية بصفة عامة، ووفقا لذلك فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على أن تكون محركات استثمارية رائدة في التنمية، فهذه المؤسسات تستطيع أن تحقق توازنا اقتصاديا واجتماعيا، وذلك لقدرتها على الانتشار الجغرافي والتوسع داخل المدن والقرى، على عكس المؤسسات الكبيرة التي غالبا ما تتمركز في المدن الكبيرة، ذلك أن انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية والمدن الصغيرة من شأنه أن يساعد على خلق فرص عمل لأفراد المنطقة التي تقام فيها، مما يساهم في تخفيف معدلات البطالة ورفع مستوى المعيشي بشكل عام.

ومع عقد السبعينات تأكدت أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أبدت المؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية اهتماما كبيرا بالدور الذي يمكن أن تلعبه في تدعيم اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية معا، والمساهمة في مواجهة مشاكلها حتى مع التحولات الاقتصادية العالمية الحالية. وتزداد أهمية هذه المؤسسات بالخصوص في الدول النامية ومن بينها الجزائر.

[1] –Mr.Mebarki Naceur, stratègiede dèveloppement des PME et le dèveloppement local: essai d'analyse à partir du cas de la règion nord–ouest de l'algèrie, facultè des sciences economiques sciences de gestion et sceince commerciales ,universite d'oran, 2014,pgs 02.

[2] – Gèneve, les petites et moyennes entreprises et la crèation d'emplois dècents et productifs, conèfèrence internationale du travail, 104e session,2015, pgs 01.

وفي ظل هذه التطورات الاقتصادية المتسارعة، تسعى الجزائر على غرار بقية الدول النامية إلى النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .هذا القطاع لم يكن وليد الصدفة وإنما جاء نابعا من صميم الدراية

بأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها بديلا عن تجربة المؤسسات الكبرى التي انتهجتها الجزائر تماشيا مع سياسة الصناعات المصنعة وأقطاب النمو، والتي أورثت فيما بعد تشوهات عميقة في الاقتصاد الوطني؛ الأمر الذي فرض اعتماد إصلاحات هيكلية واسعة كانت ممرا حتميا للدخول في اقتصاد السوق والاندماج في حركية الاقتصاد العالمي.

- **إشكالية البحث:** ومما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

✓ **ماهي أهم الاستراتيجيات المطبقة لتطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟**

من خلال هذه الإشكالية يمكننا إبراز الإشكاليات الجزئية التالية:

✓ ما هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وفيما تكمن أهميتها ؟

✓ فيما تتمثل استراتيجيات دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

✓ ما هي الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

- **فرضيات البحث:**

وللإجابة على الإشكاليات المطروحة ندرج الفرضيات التالية:

- إن الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعود إلى الأهمية البالغة لهذا النوع من المؤسسات ودروها في الاقتصاد الوطني؛
- وضعت الجزائر العديد من الاستراتيجيات التي تساعد على دعم وتطوير هذا القطاع؛
- تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات عديدة تؤدي لعرقلة نموها وتطويرها.
- **مبررات اختيار الموضوع:**
- لتزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بالدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- قناعتنا الخاصة بالأهمية الإستراتيجية التي يمكن أن تكتسبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، واعتقادنا بأنها المدخل الرئيسي لتنويع الاقتصاد الوطني وتحقيق دعم وتطوير استراتيجياتها؛
- كون أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبح يعرف انتعاشا ملحوظا بالجزائر؛
- توفر معلومات كافية لهذا الموضوع .

❖ **أهداف الدراسة:**

تتلخص الأهداف التي يتطلع هذا البحث للوصول إليها فيما يلي:

- ✓ الوصول إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنه تختلف التعاريف من دولة إلى أخرى ومن منظمة إلى أخرى، ومعرفة أهم خصائصها ؛
- ✓ التعرف على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، والصعوبات التي تعرقل نموها لكي تتفادى الوقوع فيها ؛
- ✓ الوصول إلى الاستراتيجيات التي تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتساعد في تطويرها.

❖ **منهج البحث:**

تماشيا مع طبيعة موضوعنا، اعتمدنا على المنهج الوصفي من أجل إبراز الإطار العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووصف الإستراتيجيات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا المنهج التحليلي لتحليل بعض إحصائيات هذه الاستراتيجيات الداعمة.

❖ **الدراسات السابقة:**

بعد إجراء مجموعة من الدراسات و الأبحاث في موضوعنا تلقينا عدة دراسات سابقة من أبرز هذه الدراسات:

- ✓ **الدراسة الأولى** : هالم سليمة بعنوان: **هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر–دراسة تقييمية 2004–2014**، وهي رسالة دكتوراه في جامعة بسكرة،2017.
- ✓ **الدراسة الثانية** : بوالبردعة نهلة بعنوان: الإطار القانوني لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وهي مذكرة ماجستير في جامعة قسنطينة ،2012.
- ✓ **الدراسة الثالثة** : مشعلي بلال بعنوان: دور برامج السلامة المهنية في تحسين أداء العمال بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية– دراسة حالة: مؤسسة satpap alif لتحويل الورق والبلاستيك، وهي مذكرة ماجستير في جامعة سطيف، 2011.
- ✓ **الدراسة الرابعة:** سيد علي بلحمدي بعنوان: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة– دراسة حالة الجزائر، وهي مذكرة ماجستير بجامعة البليدة، 2006.

❖ **حدود الدراسة:**

اقتصرت حدود الدراسة إلى تقديم نظرة عامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشمل بعض التعاريف والخصائص وأهميتها الصعوبات والتحديات التي تواجهها، والى تقديم بعض الاستراتيجيات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودراسة تطبيقية لكل من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية، صندوق ضمان القروض، برنامج الاتحاد الأوروبي ميدا.

❖ **تقسيمات البحث:**

لقد قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، حيث جاء الفصل الأول بعنوان عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى نظرة عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وفي المبحث الثاني إلى أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وأهدافها وصعوباتها، وتطرقنا في المبحث الثالث إلى عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مشاكلها و تحديات. وفي ما يخص الفصل الثاني تحت عنوان إستراتيجية دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وينقسم أيضا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول الإطار التشريعي و التنظيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، والمبحث الثاني بعنوان وكالات دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطرقنا في المبحث الثالث إلى تأهيل المؤسسات لصغيرة و المتوسطة و تحسين ميزتها التنافسية. أما الفصل الثالث تحت عنوان دراسة تطبيقية لإستراتيجية دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتكون من ثلاثة مباحث، المبحث الأول الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية ANADE، والمبحث الثاني بعنوان صندوق ضمان القروض FGAR، والمبحث الثالث تحت عنوان الدراسة الإحصائية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية LANADE وصندوق ضمان القروض FGAR وبرنامج ميدا MEDA .

الفصل الأول

عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

استطاعت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال العشريتين الأخيرتين أخد الكثير من الاهتمام في العديد من الدول، وذلك بالنظر إلى الدور الفعال الذي تقوم به، ومن الواضح أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تقوم بدورها على أكمل وجه في التطور و النمو الاقتصادي والاجتماعي من خلال توسيعها للإنتاج الصناعي و تنويعه و تحقيق الأهداف المرجوة وخلق مناصب الشغل التي من خلالها يمكن امتصاص البطالة، و يعتبر هذا القطاع مصدر للإبداع التكنولوجي والريادة في الأعمال، وأصبحت هذه المؤسسات محط أنظار العديد من الباحثين و المفكرين الاقتصاديين نظرا لحيويتها التي أجمعوا، عليها ورغم هذه الحيوية التي يتمتع بها القطاع إلا أنه لم يتم تحديد تعريف واضح و شامل لها على مستوى كامل الدول.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى مدخل حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول: نظرة عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**
- **المبحث الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**
- **المبحث الثالث: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**

المبحث الأول: نظرة عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

على الرغم من انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كافة دول العالم،إلا أن مفهوم هذه المؤسسات مازال يثير جدلا كبيرا، يتعذر معه تحديد تعريف محدد متفق عليه لها، لان هذه المؤسسات تختلف في خصائصها الاقتصادية والتقنية والتنظيمية حسب نوع النشاط، ومرحلة النم التي تمر بها الدولة.

المطلب الأول: إشكالية تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة المتوسطة

الفرع الأول: صعوبة تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هناك عدة قيود تتحكم في إيجاد ووضع تعريف شامل وموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم هذه الأسباب نجد:

أ- اختلاف مستويات النمو:

ويتمثل في التفاوت في درجة النمو بين مختلف الدول، الذي ينعكس على مستوى التطور التكنولوجي لكل دولة، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية، أو اليابان، أو في أي بلد صناعي أخر،قد تعتبر كبيرة في بلد نام كالجزائر أو سوريا مثلا.

ب- تنوع الأنشطة الاقتصادية:

إن اختلاف الأنشطة الاقتصادية يغير من أحجام المنظمات ويميزها من فرع لأخر، فالمؤسسات التي تنتمي إلى القطاع الصناعي،غير المؤسسات التي تعمل في القطاع التجاري، وتختلف المؤسسات التجارية عن تلك التي تقدم خدمات، وهذا ما يفسر صعوبة تحديد مفهوم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[3]

ت- اختلاف فروع النشاط الاقتصادي:

يتفرع كل نشاط اقتصادي حسب طبيعته إلى عدد كبير من الفروع الاقتصادية، فينقسم النشاط التجاري مثلا إلى التجارة بالجملة والتجارة بالتجزئة،أو إلى التجارة الداخلية والتجارة الخارجية، وينقسم النشاط الصناعي بدوره إلى مؤسسات الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية ، وكل منهما يضم عدد من الفروع الصناعية،

[3]- أ.محمد رشدي سلطاني، الإدارة الإستراتيجية في المنظمات الصغيرة و المتوسطة ، جليس الزمان للنشر و التوزيع،الأردن، الطبعة الثالثة، 2013،ص.ص61-62.

وتختلف كل مؤسسة حسب فرع النشاط الذي تنتمي إليه، من حيث كثافة اليد العاملة وحجم الاستثمارات الذي يتطلبه

نشاطها فمؤسسة صغيرة أو متوسطة تنشط في صناعة الحديد والصلب تختلف عن مؤسسة أخرى في الصناعة الغذائية أو المؤسسات النسيجية من حيث الحجم، فهذه الأخيرة قد تعتبر متوسطة أو كبيرة.[4]

الفرع الثاني: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يمكن الاعتماد على مجموعة من المعايير لتحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نجد منها:

المعايير الكمية ، المعايير النوعية .

أ- **المعايير الكمية:** من أهم المعايير التي تعتمد في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد:

✓ **معيار رأس المال:** يعتبر هذا المعيار من أهم معايير التصنيف لأنه يعكس الطاقة الإنتاجية والاستثمارية،إلا أنه يبقى مختلف من دولة إلى أخرى. فمثلا نجد سقف رأس المال للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الكويت ب60000 دولار أمريكي في حين يتراوح بين 35000-20000 دولار في بعض الدول الأسيوية كالصين،الهند،الفلبين وكوريا ويصل إلى حدود 700000 دولار في الدول المتقدمة.

✓ **معيار حجم الموجودات:** أي ما تمتلكه المؤسسة من أصول ثابتة.[5]

✓ **معيار رقم الأعمال:** يعتبر معيار رقم الأعمال من المعايير الحديثة والمهمة لمعرفة قيمة وأهمية المؤسسات وتصنيفها من حيث الحجم، ويستخدم لقياس مستوى نشاط المشروع وقدراته التنافسية، ويستعمل هذا المقياس بصورة كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، غير أن هذا المعيار تشوهه بعض النقائص ولا يعبر بصورة صادقة عن حسن أداء المؤسسة نظرا لأنه في حالة الارتفاع المتواصل لأسعار السلع المباعة فان ذلك سيؤدي إلى ارتفاع رقم أعمال المؤسسة، ويسود الاعتقاد بأن ذلك نتيجة تطور أداء المؤسسة، ولكن الواقع هو ناتج عن ارتفاع أسعار السلع المباعة، ولذلك يلجأ الاقتصاديون إلى تصحيح الصورة عن طريق الرقم القياسي لتوضيح النمو الحقيقي لرقم الأعمال و ليس الاسمي ، إضافة إلى ذلك

✓ يواجه المعيار صعوبة أخرى تكمن في خضوع المبيعات في الكثير من الأحيان إلى الفترات الموسمية، وهذا ما يؤكد لنا أن هذا المعيار ضروري و لكنه غير كافي.[6]

---

[4]- د.محمد إبراهيم عبد اللاوي،المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطارها النظري و التطبيقي ،دار الحامد للنشر و التوزيع،الأردن-عمان، الطبعة الأولى،2017 ،ص.ص20-21.

[5]- د.خباية عبد الله، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آلية تحقيق التنمية المستدامة،دار الجامعة الجديدة،الإسكندرية،2013،ص.ص13-14.

معيار عدد العمال: يعتبر عدد العمال بالمؤسسة أحد معايير التفرقة بين المؤسسات الصغيرة وكبيرة الحجم، ويعتبر هذا المعيار من أكثر المعايير شيوعا في الاستخدام، نظرا للسهولة التي تكتنف عملية قياس الحجم بواسطته، خاصة عند المقارنة على المستوى الدولي.غير أن هذا المعيار تعرض للعديد من الانتقادات

من أهمها: أن عدد العمال ليس الركيزة الوحيدة في العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى وجود متغيرات اقتصادية ذات اثر كبير على حجم المؤسسة،كما أنه لا يعكس الحجم الحقيقي لها.[7]

✓ **معيار معامل رأس المال:** هذا الأخير جاء للمزيج بين معيار العمل ورأس المال، لتفادي النقص الذي يمكن أن يسببه كل من المعيرين لذا فهو يعتبر معيار مزدوج.

معيار معامل رأس المال يعبر عن الحجم من رأس المال (كمية الاستثمار) اللازمة لتوظيف وحدة واحدة من العمل : م رم = رأس المال الثابت / عدد العمال عادة ما يكون هذا المعامل منخفض في الأنشطة الخدمية أو التجارية ويكون أكثر ارتفاعا في الأنشطة الصناعية.

ب- المعايير النوعية

✓ **المعيار القانوني:** يتوقف شكل المؤسسة القانوني على طبيعة رأس المال وكذا مصادره و حجمه، فعادة ما تأخذ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة شكل المشاريع العائلية(شركات أشخاص) والشركات التضامنية أو الوكالات أو شركات التوصية بالأسهم ولكن عادة لا تكون في شكل شركة ذات أسهم. [8]

✓ **المعيار التنظيمي:** تصنف المؤسسة صغيرة أو متوسطة وفقا لهذا المعيار إذا اتسمت بخاصيتين أو أكثر من الخواص التالية:

- ✓ الجمع بين الملكية و الإدارة ؛
- ✓ قلة ملكي رأس المال ؛
- ✓ ضيق نطاق الإنتاج وتركزه في سلعة أو خدمة محددة؛
- ✓ صغر حجم الطاقة الإنتاجية؛
- ✓ المحلية بحد كبير؛
- ✓ الاعتماد وبشكل كبير على المصادر المحلية للتمويل.[9]

---

[6]-عبد القادر رقراق، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة:دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير و العلوم التجارية،جامعة وهران،2010،ص8.

[7]- رزاية أسماء، أثار سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير،جامعة قسنطينة،2011،ص8.

[8]- د.خباية عبد الله، مرجع سابق،ص.ص 14-15.

[9]- عبد القادر رقراق، مرجع سابق،ص10.

✓ **معيار الاستقلالية:** المؤسسة الصغيرة و المتوسطة هي التي تكون مستقلة، أي أنها تملك على الأقل 50% من رأس مالها . ولكن في بعض الدول قد تكون النسبة أقل من ذلك.

المعيار التكنولوجي: حسب هذا المعيار فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تلك المؤسسات التي تستعمل أساليب إنتاجية بسيطة مقارنة مع المؤسسات الكبرى. [10]

المطلب الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

من خلال القانون رقم 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2011 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يمكن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها " مؤسسة إنتاج السلع و/أو منتجات تشغل من 01 إلى 250 شخص أو لا يتجاوز رقم أعمالها 02 مليار دج أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج " و من جملة المعايير المعتمدة:

- ✓ تشغل من عامل (1) إلى (250) عامل.
- ✓ رقم أعمالها السنوي أقل من 2 مليار دج، أو أن إيراداتها السنوية أقل من 500 مليون دج.
- ✓ تستوفي معايير الاستقلالية[11]، ويمكن تلخيصها في الجدول الآتي:

جدول رقم (01) : معايير تعريف و تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

الصنف	عدد الأجراء	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية/ الميزانية
مؤسسة مصغرة	1-9	أصغر من 20 مليون دج	اصغر من 10 مليون دج
مؤسسة صغيرة	10-49	أصغر من 200 مليون دج	اصغر من 100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	50-250	من 200 مليون دج إلى 2 مليار دج	من 100 إلى 500 مليون دج

المصدر: محمد إبراهيم عبد اللاوي،المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطارها النظري و التطبيقي ،دار الحامد للنشر و التوزيع،الأردن-عمان، الطبعة الأولى،2017 ، ص56.

[10]- د.خباية عبد الله، مرجع سابق،ص16.

[11]- د.محمد إبراهيم عبد اللاوي، مرجع سابق،ص.ص55-56.

المطلب الثالث: خصائص و أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: سنتطرق في هذا المطلب إلى خصائص وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عل العديد من الصفات والخصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات يمكن ذكرها فيما يلي:

1. **سهولة التأسيس(النشأة):** تستمد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عنصر السهولة في إنشائها من انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها نسبيا،حيث أنها تستمد في الأساس إلى جذب و تفعيل مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي، وهذا ما يتناسب و البلدان النامية، نتيجة لنقص المدخرات فيها بسبب ضعف الدخل.[12]
2. **الاستقلالية في الإدارة:** عادة ما تتركز معظم القرارات الإدارية لهذه المؤسسات في شخصية مالكها، إذ في الكثير من الحالات يلتقي شخص المالك بالمسير وهذا ما يجعلها تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل مالكها. مما يسهل من قيادة هذه المؤسسات وتحديد الأهداف التي يعمل المشروع على تحقيقها، كذلك سهولة إقناع العاملين فيها بالأسس والسياسات والنظم التي تحكم عمل المؤسسة.[13]
3. **سهولة وبساطة التنظيم:** وذلك من خلال توزيع الاختصاصات بين أقسام المشروع، للتحديد الدقيق للمسؤوليات وتوضيح المهام، التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة وبين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ.[14]
4. **اعتمادها على التدريب الذاتي:** سمتها قلة التكاليف اللازمة للتدريب لاعتمادها أساسا على أسلوب التدريب أثناء العمل فضلا على استخدامها في الغالب التقنيات غير المعقدة، وإعداد أجيال من المدربين للعمل في المنظمات الكبيرة مستقبلا، وهي بهذا المعنى تعد مكان ملائم لتنمية المواهب والإبداعات والابتكارات، وإتقان و تنظيم المنظمات الصناعية وإدارتها.[15]
5. **تتوفر على نظام معلومات داخلي يتميز بقلة التعقيد:** وهو ما يسمح بالاتصال السريع صعودا ونزولا بين إدارة المؤسسة وعمالها، أما خارجيا فنظام المعلومات يتميز بدوره بالبساطة نتيجة قرب السوق

[12]–د.خباية عبد الله، مرجع سابق،ص37.

[13]– ديندان صلاح الدين، واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية،جامعة تلمسان،2016،ص17.

[14]- محمد رشدي سلطاني، نفس المرجع،ص.ص 70

[15]– أ.محمد رشدي سلطاني، نفس المرجع، ص 71.

جغرافيا وهي في مثل هذه الحالة قليلة الحاجة إلى اللجوء إلى دراسات السوق المعقدة. لأن التحولات على مستوى السوق الداخلي يمكن رصدها بسهولة من قبل المسيرين.[16]

6. **جودة الإنتاج:** إن التخصص الدقيق والمحدد لمثل هذه المؤسسات يسمح لها بتقديم إنتاج ذو جودة عالية، حيث يعتمد النمط الإنتاجي فيها على مهارات حرفية ومهنية، مما يجعلها تستجيب بشكل مباشر لأذواق واحتياجات المستهلكين ، وهو ما يسهل عملية التكيف والتطور وتستجيب بذلك للتقلبات المفاجئة في توفير المنتجات.

7. **توفير الخدمات للصناعات الكبرى:** إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستجيب لطلبات الصناعات الكبيرة بتوفير مستلزمات معينة (منتجات محدودة أيدي عاملة)، حيث تتم هذه العملية وفق التعاقد من الباطن

(المناولة)، وعلى سبيل المثال العملاق الأمريكي لإنتاج السيارات "جنرال موترز" يتعاقد مع 26 ألف مصنع لإنتاج عدد من الأجزاء التي يحتاج إليها في العملية التصنعية ومن بينها 16 ألف مصنع يعمل بها اقل من 100 عامل.[17]

الفرع الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعود إلى الأهمية البالغة لهذا الشكل من المؤسسات ولعل أهميتها تكمن في النقاط التالية :

- استيعاب القدرة الكامنة لدى الأفراد خاصة منهم ذوي الكفاءات والمهارات؛
- إحداث التوازن الجهوي ذلك أن هذا النوع من المؤسسات سهل إنشاء في المناطق المنعزلة والنائية؛
- تدعيم النسيج الاقتصادي وخلق بعض التكامل لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في مجالات مختلفة فلاحيه وخدماتية ما يجعل الاقتصاد الوطني يتسم ببعض التوازن؛
- تساعد على الاستقرار الاجتماعي لكثير من الأفراد عن طريق خلق مناصب عمل ففي الولايات المتحدة الأمريكية نصف اليد العاملة توظفها هذه المؤسسات؛
- الإبداع و الابتكار؛
- تفاعلها المباشر مع المستهلك يجعلها قادرة أكثر على توفير و تلبية رغباته الأساسية؛
- خلق قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني و بالتالي المساهمة في إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية؛[18]

[16]– د.خباية عبد الله ، مرجع سابق، ص38.

[17]– ديندان صلاح الدين، مرجع سابق، ص18.

[18]– د.خباية عبد الله، مرجع سابق،ص35.

- تستمد أهميتها من سهولة إدارتها وإمكانيتها توسعها إلى مساهمين جدد، وقدرتها على التكيف والاستقرار والنمو والتطور ؛
- لا تترك بزوالها تأثير كبيرا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية مقارنة بأنواع الأخرى للمؤسسات الكبيرة؛
- قادرة على مقاومة الاضطرابات الاقتصادية، بما تمتاز به من مرونة وقدرة على التكييف مع مختلف الأوضاع و التغييرات.[19]

المبحث الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وأهدافها وصعوباتها

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دعامة قوية للاقتصاد، ولها أهداف تسعى لتحقيقها كما تواجهها عدة صعوبات تعرقل مسارها، ومن حيث الأشكال فنجد أنها كثيرة ومختلفة باختلاف معيار التصنيف الذي يتم تبنيه، و هو ما سنتطرق له في المطالب الموالية

المطلب الأول: أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تختلف و تتعدد أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باختلاف معيار التصنيف الذي يتم اعتماده, هذه المعايير يمكن إجمالها في النقاط التالية:

الفرع الأول: التصنيف حسب طبيعة المنتجات : هنا نجد ثلاثة أنواع رئيسية هي :

✓ **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنتجة للسلع الاستهلاكية:** ونقصد بالسلع الاستهلاكية السلع النهائية الموجهة للاستهلاك النهائي كالأغذية و الألبسة و غيرهما, وتنضوي هذه المنتجات تحت واحدة من الصناعات التالية: صناعة النسيج و الجلود, الصناعات الغذائية و أخيرا الصناعات الفلاحية.

✓ **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنتجة للسلع الوسيطة:** وتضم المؤسسات التي تنتج قطع الغيار أو أجزاء الآلات، مواد البناء و غيرها، وتنضوي هذه المنتجات تحت واحدة من الصناعات التالية: صناعات مواد البناء, الصناعة الميكانيكية، المحاجر و المناجم و الصناعات الكيميائية.[20]

---

[19]– الصديق بعيو، محمد طه بعلول، سبل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة،علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة العربي،تبسة،2016،ص9.

[20]– د.خوني رابح ، حساني رقية ، أساليب التمويل بالمشاركة " بين الاقتصاد الإسلامي و الاقتصاد الوضعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان ، 2015 ، ص.ص53-54.

✓ **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنتجة لسلع التجهيز:** تتميز صناعة سلع التجهيز عن المؤسسات السابقة بكونها تتطلب رأس مال اكبر، الأمر الذي لا يتناسب مع خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،

✓ لذلك فان مجال عمل هذه المؤسسات يكون ضيقا و متخصصا جدا،حيث يشمل بعض الفروع البسيطة فقط كإنتاج و تصليح و تركيب المعدات البسيطة انطلاقا من قطع غيار المستورد.[21]

الفرع الثاني: التصنيف حسب الشكل القانوني

يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب هذا المعيار حسب المعلومات الواردة في نشرية المعلومات الاقتصادية رقم 12 الصادرة عن وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لسنة 2007, حسب ما هي موضحة في الشكل (01) الموالي.[22]

[21]– خياري ميرة، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية(دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية أم البواقي 2012/2007)،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2013 ، ص13.

[22]– د.خوني رابح ، حساني رقية ، مرجع سابق ذكره، ص55

الشكل (01): أنواع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المعيار القانوني

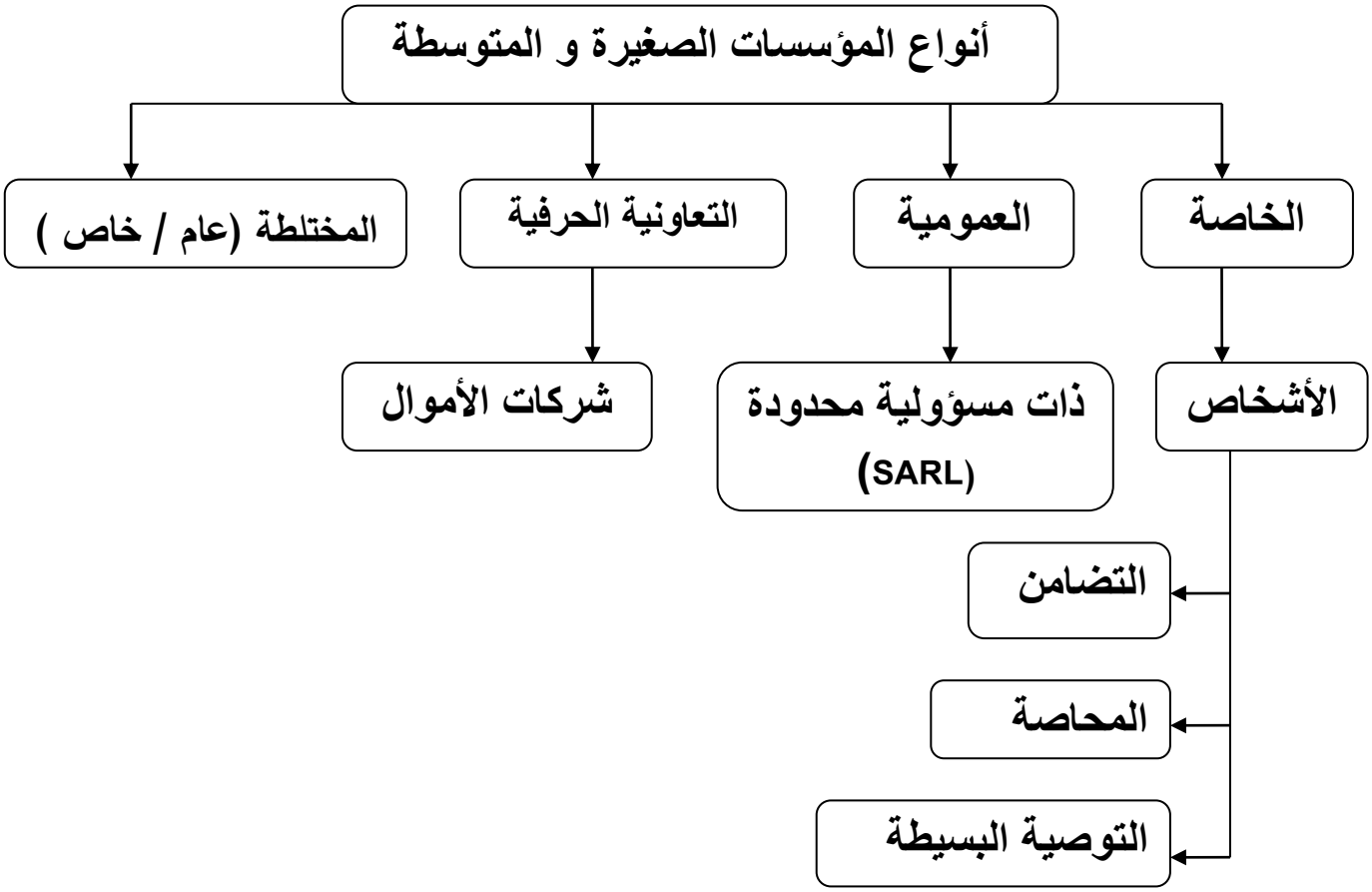

المصدر: د.خوني رابح ،د.حساني رقية، أساليب التمويل بالمشاركة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة،دار الراية للنشر و التوزيع، عمان،2015،ص55.

شركات الأشخاص: تتكون شركات الأشخاص بين أشخاص يعرفون بعضهم البعض معرفة أي أنها تقام على الاعتبار الشخصي و الثقة المتبادلة بين الشركاء، و تعرف بشركات الحصص لان مؤسسيها يشتركون فيها عن طريق تقديم حصة من رأس المال و بالمقابل الحصول على جزء من الأرباح.[23]

شركة التضامن: تعتبر شركة التضامن من أكثر الشركات شيوعا في الحياة المهنية و ذلك لأنها تتكون من عدد محدود من الشركاء معروفين لبعضهم البعض و يتوفر بينهم عامل الثقة و عادة ما تكون بين أفراد الأسرة الواحدة أو الأصدقاء يتعاونون فيما بينهم للقيام بالمشاريع الصغيرة و المتوسطة و قد تنشأ أيضا للحاجة إلى رؤوس أموال عند وجود أزمة مالية كتدخل صديق مقابل الحصول على أرباح فيقدم حصة مالية

[23]– د.خوني رابح ،حساني رقية ، مرجع سابق ذكره، ص55

في الشركة التي تقوم بينهما ، و تعرف بأنها الشركة التي يباشر فيها الشركاء باسمهم جميعا الأنشطة الاقتصادية ، و من هنا جاءت تسمية شركة التضامن و التي ما تزال تعرف إلى يومنا هذا.

شركة الأموال: شركات الأموال تقوم على الاعتبار المالي فالأهمية فيها ما يقدمه الشريك من حصة في تكوين رأس المال، كما أن الشريك لا يسأل فيها بأكثر من حصته و يدخل في نطاق شركات الأموال كل من

- شركة المساهمة
- شركة التوصية بالأسهم
- الشركة ذات المسؤولية المحدودة

الشركة ذات المسؤولية المحدودة: ظهر هذا النوع من الشركات في أواخر القرن 19 في ألمانيا و تحديدا في منطقتي الألزاس و اللورين و ذلك بموجب قانون 1892 ثم انتشرت منها إلى فرنسا فباقي دول العالم، و ذلك لقدرتها على مواجهة التجارة المتوسطة و المحافظة على الاعتبار الشخصي و الاشتراك العائلي ، و تعرف الشركات ذات المسؤولية المحدودة على أنها شركة تجارية تتحدد مسؤولية كل شريك فيها بمقدار حصته في رأس المال و يمكن أن يكون لها عنوان و يخضع انتقال الحصص فيها للقيود القانونية و الاتفاقية الواردة في عقد الشركة، و لا تنشأ لها الشخصية الاعتبارية بمجرد العقد بل تحتاج إلى إجراءات أخرى.[24]

الفرع الثالث: التصنيف حسب أسلوب تنظيم العمل

✓ **المؤسسات المصنعة:**

حيث يدخل في مثل هذا النوع من المؤسسات كل المصانع الصغيرة و المتوسطة، و يختلف عن صنف المؤسسات غير المصنعة من حيث تقسيم العمل و تعقيد العمليات الإنتاجية، و استخدام الأساليب الحديثة في التسيير وأيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة و من حيث درجة إشباع أسواقها.[25]

[24]– د.خوني رابح ،حساني رقية ، مرجع سابق ذكره، ص،ص56-57

[25]– أ.محمد رشدي سلطاني، مرجع سابق ذكره، ص89.

- ✓ **المؤسسات الغير مصنعة:** و هي مزيج بين النظام العائلي و النظام الحرفي حيث يعتبر الإنتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكل في تنظيم العمل، أما الإنتاج الحرفي فيصنع بموجبه سلع أو منتجات حسب احتياجات الزبائن.[26]

الفرع الرابع: التصنيف حسب طبيعة التوجه

حسب هذا التصنيف تأخذ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الأشكال العائلية (منزلية)، المؤسسات التقليدية، المؤسسات المتطورة و شبه متطورة. و هي كالتالي :

- ✓ **المؤسسات العائلية:** هذه المؤسسات عادة ما يكون مقرها المنزل، و تستخدم الأيدي العاملة العائلية، و يتم إنشاءها بمساهمة أفراد العائلة، و تنتج في الغالب منتوجات تقليدية بكميات محدودة، و في البلدان المتطورة تقوم بإنتاج جزء من السلع لفائدة المصانع.[27]
- ✓ **المؤسسات التقليدية:** و هي مؤسسات يتميز الإنتاج فيها بالطابع اليدوي و تقوم على المجهود الفردي و المهارات المكتسبة و تستخدم فيها أدوات بسيطة، و تنقسم إلى حرفية و هي أقدم أشكال الصناعة يمارسها أرباب الحرف في حوانيت و ورش صغيرة مع بعض مساعديهم، إما المؤسسات البيئية فيقصد بها الصناعات التي تقوم على تحويل المواد الخام الموجودة في البيئة إلى سلع صناعية لإشباع احتياجات

  البيئة المحيطة، و الاستهلاك المحلي و تنقسم إلى منزلية و ريفية حسب المكان الذي تقام و تمارس فيه.[28]
- ✓ **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتطورة و الشبه المتطورة:** نلمح فيها اختلافا عن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الأخرى و ذلك من ناحية التنظيم العملي و استخدام رأسمال ثابت، و من ناحية المنتوجات التي يتم صنعها و بطريقة منتظمة.[29]

2- بلحية فوزية و بلحية اكرام، تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة(دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر)، كلية العلوم الاقتصادية ، و العلوم التجارية و علو التسيير، مذكرة ماستر، جامعة سعيدة،2016 ص14.

[27]- أ.محمد رشدي سلطاني، مرجع سابق ذكره، ص88.

[28]- د.خوني رابح ،حساني رقية ، مرجع سابق ذكره، ص60.

[29]- بلحية فوزية، بلحية إكرام، ص14.

الفرع الخامس: التصنيف حسب معيار النمو

تنقسم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفقا لهذا المعيار إلى نوعين هما:

- ✓ **المشروعات محدودة الحجم:** و غالبا ما تكون في شكل ما تكون في شكل مؤسسات لا توجد إمكانية لإنمائها في المستقبل مثل بائع الزهور، المقاهي و الكفتريات...الخ، في هذه الحالة قد يكون صاحب المشروع راضي بمستوى و حجم الأعمال التي يديرها المشروع و يوفر له في نفس الوقت دخل مرضي من وجهة نظره.
- ✓ **المشروعات ذات النمو السريع:** و تتميز بتوافر إمكانيات النمو، حين يبدأ المشروع عادة بحجم أعمال صغير يعكس القدرة المالية لمالكه، لكن مع احتمال التوسع مستقبلا يديرها فريق من المديرين يمكنهم الحصول على رأس مال يسمح بتقديم المنتجات أو الخدمات الجيدة للأسواق كبيرة الحجم.[30]

الفرع السادس: التصنيف حسب معيار الملكية

تنقسم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب هذا المعيار إلى :

- **مؤسسة خاصة:** هي مؤسسات تعود ملكيتها بصورة مشتركة للقطاع أو مجموعة من الأفراد (شركات أشخاص، شركات أموال...الخ).
- **مؤسسات مختلطة:** هي مؤسسات تعود ملكيتها بصورة مشتركة للقطاع العام و الخاص، بين الملكية العامة و الملكية الخاصة.
- **مؤسسات عامة:**

هي مؤسسات تعود ملكيتها للدولة فلا يحق للمسئولين عنها التصرف فيها دون موافقة من الدولة، و لا يحق لهم بيعها أو إغلاقها إلا إذا وافقت الدولة على ذلك، والأشخاص الذين ينوبون عن الحكومة في إدارة المؤسسات العامة مسئولون عن أعمالهم هذه اتجاه الدولة وفقا للقوانين العامة لها، و تهدف المؤسسات العمومية من خلال نشاطها الاقتصادي إلى تحقيق مصلحة المجتمع و ليس هناك أهمية كبيرة للربح في هذا النوع من المؤسسات

[30] – د.خوني رابح ،حساني رقية ، مرجع سابق ذكره، ص60.

وإنما هدفها الأساسي تحقيق أقصى ما يمكن من الأهداف العامة بمعنى تحقيق أقصى إنتاج وبذلك يمكن أن تحقق الربح. [31]

المطلب الثاني: أهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تزايدت أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري نتيجة الإجراءات التنظيمية و التحفيزية التي حظي القطاع منذ الثمانينات من القرن الماضي، وبذلك أصبح يرمي إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها:

1- استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة و هذا لمستحدثي المؤسسات أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدام أشخاص آخرين و من خلال الاستحداث لفرص العمل يمكن أن تحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل. [32]

2- ترقية روح المبادرة الفردية و الجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، و كذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان.

3- لقد ساهمت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في امتصاص نسبة البطالة، حيث بلغ عدد مناصب الشغل سنة 2015 ب 2371020 عامل.[33]

4- استعادة كل حلقات الإنتاج غير المبرمجة و غير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من اجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي، وقد توصلت دراسة أجريت على على مؤسسة اقتصادية عمومية في قطاع الانجاز و الأشغال الكبرى انه يمكن عن طريق التخلي و الاستعادة إنشاء 15 مؤسسة صغيرة.

5- يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة و المتفاعلة معها و التي تشترك في استخدام نفس المدخلات.

6- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة و هو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة.[34]

---

[31] – هالم سليمة، هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر (دراسة تقييمية للفترة 2004_2014)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، مذكرة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017، ص39.

[32]– بلحية فوزية وبلحية اكرام،ص 24

[33] – عوادي مصطفى، الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر ، الجزائر – الوادي–، 2017 ، ص،ص 8_9.

[34] –هواري بومقران، يواو يوسف، اثر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التمية الاقتصادية، كلية العلوم التجارية، مذكرة ماستر، جامعة تلمسان(مغنية)، 2016 ، ص 16.

7- يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في الأماكن النائية، مما يجعلها أداة هامة الترقية و تثمين الثروة المحلية، و إحدى وسائل الاندماج و التكامل بين المناطق.
8- تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة و لكنها لا تملك القدرة المالية و الإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية.
9- تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها و مستخدميها، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات و الضرائب المختلفة.

المطلب الثالث: الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مختلف البلدان، خاصة النامية منها، الكثير من المشكلات و المعوقات التي تحد من حركتها على الحركة والتي تعيق نموها و تطورها وارتقاءها في جميع بلاد العالم تقريبا، و سنحاول من خلال هذا المطلب أن نبرز أهم المشاكل التي تواجه هذه المؤسسات و تصنف إلى مجوعتين أساسيتين هما:

الفرع الأول: مجوعات معوقات البيئة الخارجية (المستوى الكلي):

- ✓ عدم وجود قانون موحد للمؤسسات الصغيرة يحدد تعريفا لها و ينظم عملها و يوفر لها تسهيلات في مجالات التمويل و التراخيص، وعدم استقرار التشريعات في تنظيم الاستثمار، وتعدد الجهات المشرفة على الاستثمار و تضارب اختصاصها، وتعقد الإجراءات المتعلقة بالتراخيص والضرائب والتأمينات...الخ؛
- ✓ عدم ارتباط الم.ص.م باتحادات ترعى مصالحها، جعلها تعمل بشكل فردي، مما قلل فرصتها التنافسية في السوق، كما أدى إلى ارتفاع مستلزمات الإنتاج مقارنة بالمؤسسات الكبيرة؛
- ✓ نقص خدمات النقل والخدمات العامة و البنية الأساسية، والتي تؤثر على نقل الخدمات و المنتجات النهائية، بالإضافة إلى نقص خدمات المياه والكهرباء والتخزين والتخلص من النفايات؛
- ✓ عدم وجود توازن في التوزيع الإقليمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إذ تستأثر أماكن غير أخرى بهذه المؤسسات، مما يؤكد عدم وجود عدالة في توزيع الاستثمارات الخاصة بهذه المشروعات بين أقاليم الدولة الواحدة؛

- ✓ اقتصار دعم المصارف على الدعم المالي دون الدعم الفني الذي يدعم عمل المؤسسات الصغيرة ككل، والتركيز على المؤسسات الكبيرة ؛
- ✓ عدم ملائمة أساليب الاقتراض لظروف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، نتيجة لمشكل عدم توفر الضمانات الكافية للاقتراض، بالإضافة إلى عدم توفر الوعي المصرفي لدى أصحاب هذه المؤسسات مما يجعلهم يفضلون الاقتراض من سوق الائتمان غير الرسمي الذي ترتفع فيه أسعار الفوائد مما يمثل عقبة أمام حصولهم على التمويل بشروط ملائمة

على الرغم من أن المعلومات تعتبر مدخلا حيويا للإدارة، إلا أن هناك معاناة من قصور البيانات و المعلومات المنشورة عن الم.ص.م والتي غالبا ما تكون متقادمة أو متباينة في حالة توافرها، وذلك بسبب تعدد الأجهزة المعنية بها، وعدم الاتفاق على مفهوم موحد لها وعدم وجود نظام للمعلومات خاصة بهذا القطاع؛

- ✓ ضعف تواجد الشركات المساعدة المتخصصة في مجالات دعم هذه المؤسسات و منها:
- ✓ شركات لتسويق منتجات هذه المؤسسات؛
- ✓ شركات تنظيم و إقامة المعارض المحلية و الدولية؛
- ✓ شركات التأجير التمويلي؛
- ✓ شركات ضمان مخاطر الائتمان؛[36]
- ✓ الشركات المتخصصة في إنشاء المجمعات الصناعية الصغيرة؛
- ✓ ضعف الطاقة الاستيعابية للأسواق و ضعف البنية الأساسية للتصدير.[37]

الفرع الثاني: مجموعات معوقات البيئة الداخلية (المستوى الجزئي):

- ✓ تنفيذ المشروع دون وضع خطة عمل أو دراسة جدوى المشروع، حيث أن معظم أصحاب المشاريع يظنون أنهم يستطيعون تحقيق النجاح بتوفير رأس المال و المكان المناسب فقط، دون دراسة أو تخطيط للمشروع، و خطة المشروع هي تخطيط كل مراحله بدءا من الفكرة إلى التسويق مرورا بمراحل المشروع المختلفة، و هذا ما يجعله غير قادر على التكيف مع متطلبات السوق و الظروف الاقتصادية العامة و الإمكانيات المتاحة؛

- 1 بن نذير نصر الدين، بن طيبة مهدية، تقييم البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة مؤسسة فيتا جو، جامعة بليدة 2، ص183.

[36]- صلاح الدين بن سي أحمد، إستراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، 2014/2013، ص.ص19-20.

[37]- صلاح الدين بن سي أحمد، نفس مرجع سابق، ص20.

- ✓ عدم إتباع الأساليب الحديثة في الإدارة، حيث يسود نمط المدير المالك الذي يجمع عادة بين وظائف ، التمويل، التسويق و غيرها من الوظائف، مما يعني عدم وجود التخصص الوظيفي و التنظيم الإداري الواضح لسير العمل في أقسام المشروع؛
- ✓ تعاني معظم هذه المشروعات من عدم معرفتها بقواعد وأساليب التعامل مع الجهات الإدارية الرسمية في الدولة كالسجلات التجارية مثلا، مما يؤدي بها إلى استنزاف طويل في انجاز معاملاتها؛[38]
- ✓ نقص المعلومات والإحصائيات المتاحة لهذه المشروعات خاصة فيما يتعلق بالصناعات المنافسة، شروط و مواصفات السلع المنتجة، أنظمة ولوائح العمل، التأمينات الاجتماعية و غيرها من البيانات اللازمة لتسيير أعمالها على أحسن وجه؛
- ✓ تعتمد هذه المؤسسات عادة على قدرات و خبرات أصحابها في العمل بصفة رئيسية، وكما تلجأ عادة إلى استخدام أجهزة و معدات قد تكون بدائية أو أقل تطورا من تلك المستخدمة في الصناعات الكبيرة، أو لا تتبع أساليب الصيانة أو أساليب الإنتاج المتطورة والتي تساعدها على تحسين جودة منتجاتها وبالتالي قدرتها على المنافسة و اختراق الأسواق،
- ✓ انخفاض الإنتاج بسبب سوء التخطيط الذي يؤدي إلى عدم تدفق المواد الأولية، و سوء تدبير مستلزمات الإنتاج الأخرى مثل قطع الغيار، الطاقة الكهربائية، خدمات الإدارة، فضلا عن قلة الخيرات الفنية و كثرة توقعات العمل و ارتفاع معدل دوران العمل، كذلك التوسعات غير المخططة في المباني و الأثاث و شراء مخزونات كبيرة من السلع، دون تخطيط و تقدير للظروف الاقتصادية المستقبلية؛
- ✓ ارتفاع عدد حوادث العمل بسبب الجهل بقواعد الأمن الصناعي و مستلزمات السلامة المهنية لدى العاملين و أرباب العمل أيضا؛
- ✓ ارتفاع التكلفة لدى هذه المشروعات، حيث تفتقر هذه الصناعات الصغيرة إلى أنظمة وميكانيزمات السيطرة على التكاليف، لأنها تعتبر زيادة الأجور هي السبب الرئيسي لهذا الارتفاع ولا تأخذ مستلزمات الإنتاج الأخرى بعين الاعتبار؛
- ✓ نقص العمالة الماهرة هو من أهم المعوقات التي تواجه المشروع الصغير، إذ لا يمكن تجاوزها بسهولة مع إدارتها من قبل أصحابها في أغلب الأحيان، و يعود سبب عدم وفرة العمالة الماهرة إلى تفضيل العاملين العمل في المشروعات الكبيرة و المشروعات الحكومية لوجود بعض الامتيازات كالتقاعد و الضمان الاجتماعي و الصحي إلى غيرها. [39]

---

[38] كميلة سليماني، دور البنوك التجارية الجزائرية كداعم في تأسيس المشروعات الصغيرة (دراسة حالة البنوك العمومية–وكالات قالمة نموذجا)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، مذكرة ماستر، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2018/2017، ص47.

[39]- كميلة سليماني، نفس مرجع سابق، ص47–48.

المبحث الثالث: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مشاكلها و تحديات

يوجد لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عوامل يجب إتباعها لنجاحها كما أن هناك مشاكل يجب تفاديها وتخطيها لنجاح هذا النوع من المؤسسات . سنتطرق إلى عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكلها والتحديات التي قامت بها.

المطلب الأول: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

يمكن القول أن فرص نجاح الأعمال بصورة عامة تزداد إذ تم الاهتمام بالخصائص و المفردات التالية:

الفرع الأول: المالك و المالكون لديهم أهداف محددة: يعرف المدير أو مالكه تحديد أهداف واضحة وصريحة لذلك العمل، إن هذه المعرفة تتجسد بوجود إجابات دقيقة وواضحة على العديد من الأسئلة من قبل: ماهية الأهداف العامة للتنمية؟ لماذا وجدت المنظمة و ماذا تخدم؟ ماهية أهداف الأفعال في الأمر القصير؟ إذا لم تكن هذه الأسئلة قد عرضت بوضوح، وان العاملين لم تناقش معهم و يستوعبها بباقبة الكفاية،فان المنظمة ستكون في طريق نموها و ازدهارها.[40]

الفرع الثاني: المعرفة الممتازة بالسوق: تستطيع المنظمات الصغيرة و المتوسطة بواسطة منتجاتها وسلوكيات عامليها ، وردود أفعال المنافسين تحقيق النجاح أو الفشل في خلق زبائنها الخاصين بها، ويرى العديد من الباحثين أن العلاقة بين الأعمال الصغيرة و الزبائن هي السبب وراء نجاح هذه الأعمال، حيث أن هذا النمط من العلاقات يسمح للأعمال الصغيرة بتقديم خدمات شخصية و ليست خدمات قائمة على أساس معرفة الآراء، إن الأعمال الصغيرة لها المرونة والقدرة على تلبية احتياجات الزبائن ضمن جزء محدود من السوق NICHE والتي في حقيقتها جزء من سوق أو مجموعات من الزبائن قد لا تكون جذابة للشركات الكبيرة.[41]

الفرع الثالث: قدرة المنظمة على تقديم شيء متميز خاص: تقدم المؤسسة و تجلب شيئا جديدا أو أصيلا للسوق، حتى لو بدت هذه السوق مزدحمة بالمنافسين والمنتجات المعروضة، تستطيع المؤسسة أن تميز نفسها عن المنافسين لها من خلال المنتج والتكنولوجيا الجديدة أو باستخدام خاص ومنفرد لطرق التوزيع

[40]- بن السليخ حنان، أهمية القروض المصرفية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية،وكالة بوسعادة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مذكرة ماستر، جامعة المسيلة،2015،ص57.

[41]- قارة ابتسام، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر،دراسة حالة ولاية مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان، 2012ص48.

المعروفة، يفترض أن يكون نادرا أن يبدأ العمل دون قدرة على الإبداع والتجديد أو تصور رؤية ريادية يستطيع أن يجسدها في أفعاله وأنشطته المختلفة.[42]

الفرع الرابع: إدارة متكيفة مع التطور: إن الأعمال الصغيرة إذا لم أريد لها الاستمرارية فإنها يجب أن تستند على فهم جيد للتطور المرتبط بالجوانب التنظيمية والإدارية والتي يعبر عنها البعض بالآليات لكونها تساعد على البدء بالخطوة الصحيحة ،إن معرفة حجم السوق يساهم في تحديد رأس المال الكافي للبدء بالأعمال، ويتطلب الأمر أن يكون صاحب العمل مبدع في الحصول على المال اللازم للقيام بالعمل وفي غالب تكون القروض من الأصدقاء والمعارف أو الائتمان من البنوك والاتحاد المالية، وهذه الوسائل تساهم إما بنجاح المنظمة الصغيرة أو عكس ذلك إذا لم تدرس بعناية. [43]

الفرع الخامس: الحصول على عاملين أكفاء والمحافظة عليهم: إن الأعمال الصغيرة قد لا يوجد لديها الوقت الكافي لعمليات الاختيار المعقدة والمطولة للعاملين لذلك يتطلب الأمر أن تعير هذه الجوانب أهمية بالغة لكون نجاح العمل يرتبط بقدرة إدارته التي تعتمد على حسن الاختيار والتدريب والتحفيز لهؤلاء العاملين.[44]

الفرع السادس: تحديد الهدف: ومنه يتم العمل على تحديد العمل حتى يحقق المشروع النجاح الأكبر يجب أن يأخذ صاحبه أو الإدارة الناجحة بالهدف الأساسي وهو تلبية حاجات الناس.

الفرع السابع: التخطيط في العمل التجاري: كما أن التخطيط في العمل التجاري واجب مطلق إذا كان "إحلال السلع المناسبة، في المكان والوقت المناسب".

الفرع الثامن: معرفة حجم رأس المال: معرفة حجم رأس المال اللازم للتمويل والحصول عليه من مصادره المناسبة وذلك بعد تحديد تكاليف الحصول عليه من تلك المصادر.

---

[42]– مدخل خالد، التأهيل كالية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حلة الجزائر(2005–2010)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،جامعة الجزائر ،2012،ص47.

[43]– بن السليخ حنان، نفس المرجع،ص58.

[44]– قارة ابتسام، نفس المرجع السابق،ص49.

الفرع التاسع: العمل الجاد: العمل الجاد على أن تكون الحاضنات أو المؤسسات محل المشاركة بين مؤسسات الدولة ومؤسسات القطاع الخاص، لان الدعم المعنوي والمادي المطلوب يصبح أو يسير أكثر فاعلية.[45]

المطلب الثاني: المشاكل التي تعاني منها

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة مشاكل يتمثل أهمها فيما يلي

الفرع الأول: المشكل التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة : يعتبر مشكل التمويل من أهم المعوقات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء في مرحلة الانطلاق أو في مرحلة النمو والتوسع،ولعل جوهر هذا المشكل يتمثل في ضيق بدائل التمويل، التي تكاد تنحصر في القروض المصرفية، وما ينجز عنها من صعوبات في التعامل مع البنوك، فلطالما كان هذا المعوق سببا في عدم انطلاق عدة مشاريع، أو توقف بعضها ولو بعد حين (سنة أو سنتين) ، والسبب في ذلك عدم القدرة على الحصول على تمويل بنكي،إما بسبب عبء الدين، أو بسبب عدم توفر ضمانات كافية ، أو بسبب رفض البنوك تمويل مشاريع مخاطرة ، أو عجز المنظمة إرجاع قروضها المصرفية بعد تراكمها، مع ما يصاحبها من فوائد مرتفعة.[46]

الفرع الثاني: مشاكل إدارية: تصطدم كافة الجهود المتعلقة بالحركة الاستثمارية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة كبيرة من العوائق الإدارية والإجراءات البيروقراطية المعقدة، التي تتطلب عشرات التراخيص والموافقات والعديد من الوثائق والجهات التي يتطلب الاتصال بها وأصبح محيط المؤسسة غير مساعد فهناك "تباطؤ" في الإجراءات وتعقيد الشبكات، نقص تكوين الموظفين، نقص الإعلام، الوثائق المطلوبة.

الفرع الثالث: مشاكل تسويقية: وهي متمثلة في عدم اهتمام أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدراسة السوق لتصريف المنتجات، وذلك لنقص الكفاءة والقدرات التسويقية جراء نقص الخبرات والمؤهلات

[45]– بن السليخ حنان، نفس المرجع السابق،ص58.

[46]– أ.محمد رشدي سلطاني، نفس مرجع سابق،ص.ص91-92.

لدى العاملين، وعدم وجود معرفة أو خبرة بالمفهوم الحقيقي للتسويق وحصر هذا المفهوم بأعمال البيع والتوزيع .[47]

الفرع الرابع: المشاكل الفنية: من المشاكل الفنية التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- نقص المهارات في مجالات التسويق وتوطين التكنولوجيا والقدرة على مراقبة وتطوير وتحسين الإنتاج
- ارتفاع تكلفة الحصول على المعدات والآلات والمواد الأولية نظرا لاستيرادها من الخارج وبكميات قليلة لا تؤهلها للحصول على خصومات أو تخفيضات تجارية، وهذا ما يؤثر على ارتفاع أسعار تكلفة الإنتاج و انخفاض هامش الربح، فضلا على أن عملية فتح اعتماد مستند وتوفير النقد الأجنبي من طرف صاحب مشروع صغير تشكل عائقا في حد ذاتها ؛
- عدم توفر المواد الأولية بشكل دائم وعدم ثبات أسعارها، وعدم قدرة هذه الصناعات في الحصول على هذه المواد بأقل كلفة مما يعني أن منتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة تكون أعلى كلفة نسبيا وبالغالب ويؤثر على مدى تنافسيتها؛
- صعوبة الحصول على المساحات والمواقع المناسبة كالأراضي لإقامة الورشات، وان وجدت فقد تجدها بعيدة عن مرافق البنية التحتية ونقاط البيع ومستودعات التموين بالمواد الأولية مما يكلفها نفقات نقل إضافية، فضلا على أن تكون هذه الأراضي غير مهيأة بالماء والغاز وقنوات صرف المياه وشبكة اتصالات أو غير معبدة ؛
- مشاكل التخزين المرتبطة بالعملية الإنتاجية ؛
- الافتقار إلى الدراسات الجدوى الاقتصادية ؛
- قلة المعدات والآلات وانخفاض مستوى التكنولوجيا المستخدمة ؛
- عدم دقة البيانات المحاسبية والمالية والتأخر في انجازها ؛
- ضعف التعاون ما بين مراكز الأبحاث والجامعات من جهة، وما بين هذه المشروعات مما لا يعطيها اطلاعية على التطورات الحاصلة في شتى الميادين التكنولوجية والتسييرية وغيرها. [48]

[47]– خياري ميرة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم بواقي،2007/2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، أم البواقي،2013،ص28.

[48]– زراية أسماء ، نفس مرجع سابق،ص.ص22–23.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجهها

لقد أسهمت التغيرات التي مست الأنظمة والأدوات الاقتصادية في العقد الأخير من العشرين في إعادة تشكيل معادلة القوى الاقتصادية عالميا فما يشهده العالم من تغيرات في التكنولوجيا والاتصال والمنافسة سيؤدي إلى حدوث تعديلات جذرية على توجهات منظمات الأعمال خاصة التي تنشط في المحيط العربي والتي أصبح لزاما عليها التكيف مع تحديات القرن الجديد من أجل البقاء والاستمرارية.[49]

الفرع الأول: ثورة المعلومات: تميز النظام الاقتصادي العالمي الجديد بوجود ما يطلق عليه باسم الثورة الصناعية الثالثة، والتي تمثل ثورة علمية في المعلومات والاتصالات والمواصلات، والتكنولوجيا كثيفة المعرفة، وعليه فقد أصبحت ثورة المعلومات تمثل الأساس المادي للنظام الاقتصادي الجديد، إذ أنها تلعب دورا محوريا في تشكيله ومحرك التغيير في جميع أجزائه، والدلالة التي تعكسها مخرجات ثورة المعلومات بالنسبة لأسواق العالم هو تقارب هذه الأسواق بشكل كبير، وتغيير شكل الملكيات، وتشجيع الاندماجات بين الشركات الصغيرة في محاولة منها للاستجابة لمتطلبات البيئة العالمية، والتي من أهمها الإنتاج المتخصص بالحجم الكبير،لتحقيق ما يطلق عليه بوفورات الحجم ومن ثمة تخفيض التكلفة وزيادة المقدرة التنافسية على المستوى العالمي. [50]

الفرع الثاني: التطور التكنولوجي: لقد أدى التطور التكنولوجي إلى تسهيل عمليات الانتقال بين الدول وسرعة أداء المعاملات الاقتصادية الدولية سواء التجارية أو المالية، كما أدى الى تجاوز الحدود السياسة للدول، واتساع الأسواق بصورة جعلت المنتجات تأخذ الصفة العالمية، كما أدى الى تشابه أنماط الاستهلاك في العالم بين شعوب مختلفة الثقافات، وهذه التطورات هي نتاج حقيقي بما يعرف بالثورة الصناعية.[51]

---

[49]– عليان نبيلة، الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة–دراسة حالة الجزائر – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،مذكرة ماستر ،جامعة البويرة،2015،ص48.

[50]– قارة ابتسام، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير قطاع السياحي بالجزائر،دراسة حالة ولاية مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة تلمسان،2012،ص61.

[51]– خياري ميرة، نفس مرجع سابق،ص.ص30–31.

الفرع الثالث: عالمية الاتصال: لقد أدى التقدم الفني في مجال الاتصالات والمواصلات وتبادل المعلومات والتقنيات الحديثة والفضائيات إلى طي المسافات هذا ما جعل العالم قرية صغيرة تلاشت فيها المسافات جغرافيا وحضاريا، وأصبحت الشركات والمؤسسات تعمل في بيئة عالمية شديدة التنافس فالمنتج الذي يظهر في دولة ما نجده في نفس اللحظة يطرح جميع أسواق دول العالم سواء من خلال الفضائيات والأقمار الصناعية، أو من خلال شبكات الانترنت. [52]

الفرع الرابع: عالمية التجارة: سعت دول العالم إلى توسيع دائرة التجارة الدولية وجعلها عالمية وذلك من خلال إنشاء الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية والتي حلت محلها منظمة التجارة العالمية في سنة 1995، والتي تهدف إلى تحرير التجارة العالمية. وبصفة أساسية تحرير تجارة السلع الزراعية والصناعية، وكذا تحرير الخدمات بالإضافة إلى الملكية الفكرية والاستثمار، وبالتالي فإنها تعتبر من أبرز رموز العولمة، وهي تفرض من خلال اتفاقيتها عدة تحديات على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[53]

الفرع الخامس: عالمية الجودة: ترتب على زيادة التنافسية العالمية ظهور ما يعرف بمتطلبات الجودة، وهذا للارتقاء بمستوى المبادلات العالمية على نحو يضمن زيادة مستوى المنتجات، ولهذا أصبحت كل المؤسسات تسعى للحصول على مختلف شهادات الجودة الممنوحة من المنظمات العالمية في ظل الحرية الاقتصادية وترك المجال لآليات العرض والطلب.[54]

الفرع السادس: الخصخصة: والتي تعني أن الإطار العام لمسيرة الاقتصاد العالمي في القرن الواحد والعشرين هو نظام شبه واحد قائم على عمل آليات السوق وفعاليات جهاز الثمن وتفاعل قوى العرض والطلب.[55]

---

[52]– عليان نبيلة، نفس المرجع، ص49.

[53]– قارة ابتسام، نفس مرجع سابق، ص62.

[54]– خياري ميرة، نفس مرجع سابق، ص32.

[55]– عليان نبيلة، نفس مرجع سابق، ص50.

خاتمة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى الدور البارز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تساهم في تطور و النمو الاقتصادي، حيث تتميز هذه المؤسسات ببعض الخصائص والتي تجعلها تمتاز بالقدرة على التأقلم السريع مع التحولات و التغيرات من خلال تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ورغم أهمية هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلا أنها تتعرض لمجموعة من الصعوبات التي تعرقل سيرها وأدائها و تطورها.

الفصل الثاني

إستراتيجية دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

يمثل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاع هام تتمحور حوله وتتكامل معه باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، وأصبح هذا القطاع يشكل إحدى الأولويات التي أعطتها الحكومة أهمية كبيرة، حيث سعت السلطات الجزائرية إلى إرساء دعائم وطرق جديدة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هدفها الارتقاء بهذه المؤسسات وتحسين قدرتها التنافسية ، ورفع مستوى أدائها لتكون قادرة على المنافسة، ولا يتم هذا إلا بتطبيق إستراتيجية متكاملة ومن بينها تطبيق عملية تأهيل وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

وسنتطرق في هذا الفصل إلى إستراتيجية دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك عن طريق المباحث الآتية:

- **المبحث الأول: الإطار التشريعي و التنظيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**
- **المبحث الثاني: وكالات دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**
- **المبحث الثالث: تأهيل المؤسسات لصغيرة و المتوسطة و تحسين ميزتها التنافسية**

المبحث الأول: الإطار التشريعي و التنظيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

قام المشرع الجزائري بإصدار مجموعة من التشريعات والتنظيمات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وإنعاش الاقتصاد الوطني، وذلك بوضع سياسة تنافسية وطنية شاملة، تساعد على زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات، وبالأخص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .[56]

المطلب الأول: تعريف و خصائص الإستراتيجية

الفرع الأول: تعريف الإستراتيجية

لقد تعددت التعاريف التي تبين معنى الإستراتيجية ومن بين هذه التعاريف ما قدمه:

mintzberg فعرف الإستراتيجية على" أنها خطة موضوعة تحدد سياقات وسبل التصرف،ومناورة ويقصد منها التعامل وخداع المنافسين،ونموذج متناغم الأجزاء للوصول إلى مركز أو وضع مستقر بالبيئة ومنظور يعطي رؤية الأشياء وإدراكها وفقا لعلاقاتها الصحيحة".[57]

الإستراتيجية حسب شاندلر (chandler) " هي تحديد المؤسسة لأغراضها وأهدافها الأساسية على المدى الطويل، وهكذا هي توافق خطوط النشاط وتخصيص الموارد اللازمة من أجل تحقيق الأهداف".[58]

ويشير THOMASإلى الإستراتيجية على أنها " الأنشطة والخطط التي تقررها المنظمة على المدى البعيد بما يضمن التقاء أهداف المنظمة مع رسالتها، والتقاء رسالة المنظمة مع البيئة المحيطة بها بطريقة فعالة وذات كفاءة عالية في نفس الوقت".[59]

---

[56]– أ.محمد رشدي سلطاني، نفس مرجع سابق، ص145، بتخصص.

[57]– طيبي الياس، الإدارة الإستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية،دراسة حالة شركة توزيع الغاز والكهرباء سونلغاز فرع ولاية النعامة،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مذكرة ماستر،جامعة سعيدة،2015،ص06.

[58] – الداوي عبد الكريم، التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،دراسة حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بولاية ادرار، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مذكرة ماستر، جامعة احمد دراية ادرار،2016،ص05.

[59]– طيبي الياس، نفس مرجع،ص06.

الفرع الثاني: خصائص الإستراتيجية

إن الإستراتيجية الناجحة والفعالة تشتمل على أربع خصائص أساسية وهي:

- ✓ **الأهداف البسيطة طويلة الأجل:** إن الأساس الذي تقوم عليه أي إستراتيجية خاصة بالنشاطات التجارية لمؤسسة من المؤسسات هو وضوح الأهداف، وعلى هذا فانه إن لم يتوفر تحديد واضح للأهداف، فلن يكون في استطاعة الإستراتيجية أن وفر اتجاها ثابتا فيما يتعلق بأي موضوع من الموضوعات؛[60]
- ✓ **تحليل البيئة التنافسية:** إن من أهم عوامل نجاح الأساسية قدرتها على تحديد حاجات غالبية المستهلكين في المجتمع، الشيء الذي يوفر لها مكانة في السوق إن هي وضعت إرضاء العميل وسعادته كهدف أساسي من أهدافها؛
- ✓ **التقييم الموضوعي للموارد:** يعكس النجاح الذي تحققه المؤسسة مدى إدراكها لمواردها وإمكانيتها الأساسية، وتتمن هذه الإمكانيات والقدرات السمعة التجارية المرتبطة بالمؤسسة وعلامتها التجارية، وقدرتها على تحفيز العاملين، وعلاقتها الجيدة بالموردين ونظم مراقبة الجودة؛
- ✓ **التنفيذ المؤثر للاستراتيجيات:** لا يمكن أن تحقق أكثر الاستراتيجيات دقة النجاح المطلوب ما لم يتم تنفيذها بصورة صحيحة ومؤثرة، ويتطلب التنفيذ المؤثر للإستراتيجية توفر السيطرة والقيادة، ونعني هنا الهيكل التنظيمي والنظم الإدارية التي تنظمن الالتزام والتنسيق من جانب العاملين كافة، بالإضافة إلى تعبئة الموارد اللازمة لتحقيق هذه الإستراتيجية.[61]

المطلب الثاني: تطور الإطار التشريعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

نشأت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفق أطر قانونية عديدة، حيث تم تنظيم المنظمات العمومية وفق القوانين والإجراءات التي تنظم تدخل الجماعات المحلية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية،وقد تجسد ذلك في قانوني البلدية والولاية، أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة فقد نشأت وتطورت بدورها وفق قوانين الاستثمارات، التي حددت مجال تركها وتدخلها في المجال الاقتصادي، وذلك منذ الاستقلال إلى هذه الفترة.

[60]– صلاح الدين بن سي أحمد، إستراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي،أم البواقي، 2014،ص57.

[61]– صلاح الدين بن سي أحمد، نفس مرجع سابق، ص57.

الفرع الأول: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية في الجزائر

في فترة الاستعمار كانت أغلبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ملكا للمستوطنين الفرنسيين (حوالي 98%)، وكانت تلك التي تعود إلى الجزائريين محدودة العدد، ومباشرة بعد الاستقلال، ونتيجة للهجرة الجماعية للمستوطنين، أصبحت تلك المؤسسات متوقفة عن الحركة الاقتصادية، الأمر الذي جعل الدولة تصدر قانون الإدارة الاشتراكية للمؤسسات كشكل من أشكال إعادة تشغيلها وإدارتها، ولقد اعتبرت الحكومة في إطار المخططات التنموية الوطنية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا تابعا يخضع للإشراف المباشر للجماعات المحلية (الولاية والبلدية) والتي أخذت على عاتقها مهمة تنظيم وإدارة وضمان تطور هذه المؤسسات. [62]

وتجلت مظاهر الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية في هذه المرحلة بتبني سياسة تنموية وتطويرية خاصة، تتماشى والأهداف العامة للسياسة الصناعية،واعتمد تنفيذها على تطبيق ثلاثة برامج تنموية توزعت على النحو الموالي:[63]

أ- **البرنامج الأول(1967-1969):** ويشمل استعادة الوحدات القديمة الموروثة عن الاستعمار، وتحويلها إلى برامج التجهيز المحلي (PEL)* وجهت لتطوير الصناعات الحرفية والتقليدية، في إطار البرامج الخاصة المدفوعة من وزارة الصناعة.

ب- البرنامج الثاني (1970-1973): عرفت هذه المرحلة تنمية الصناعات المحلية (DIL)** ضمن برنامج التجهيز المحلي، انطلاقا من الخطط الرباعي الأول الذي يسمح بتسجيل المنظمات الصغيرة والمتوسطة المحلية ضمن المخطط الوطني للتنمية، من أجل المشاركة في توسيع الطاقات الاقتصادية لتنفيذ المخطط.[64]

ث-**البرنامج الثالث (1974-1977):** وشمل تطبيق برنامج الصناعات المحلية (PIL)*** الذي اعتبر بمثابة الانطلاقة الفعلية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية.

---

[62]- سلطاني محمد رشدي، التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر: واقعه، أهميته وشروط تطبيقه،حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بولاية بسكرة، مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2006،ص.ص80-81.

[63]- سلطاني محمد رشدي، نفس مرجع سابق، ص81.

[64]- أ.محمد رشدي سلطاني، مرجع سابق ذكره، ص.ص146-147.

وأمام السلبية الاقتصادية والمشاكل المتراكمة للمؤسسات العمومية المحلية، انتهت هذه المؤسسات إلى الإفلاس، ووجدت السلطات العمومية نفسها أمام ضرورة تبني سياسة جديدة لتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تتماشى والتحولات العميقة التي بدأ يشهدها الاقتصاد الوطني في طريق التحول التدريجي نحو اقتصاد السوق، تقوم على تشجيع القطاع الخاص والمبادرات الخاصة على الاستثمار في هذا النوع من النشاط، من خلال إنشاء مجموعة من المؤسسات المصغرة والمقاولات الخاصة، في إطار سياسة تشغيل الشباب العاطل عن العمل، تضطلع بمهام التنمية المحلية تحت إشراف ومساعدة الدولة.[65]

الفرع الثاني: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر:

إذا كانت الاستثمارات العمومية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تم تحقيقها ضمن برامج التنمية المحلية التي أشرنا إليها سابقا، فان الاستثمارات الخاصة الصغيرة والمتوسطة تم تحقيقها في إطار ما نصت عليه قوانين الاستثمار.

أصدرت الجزائر بعد الاستقلال العديد من القوانين المتعلقة بالاستثمار، ابتداء من قانون رقم 63-277، ثم القانون رقم 66-284 [66]، وبعدها قامت الدولة بصياغة قانون آخر للاستثمارات، وهو القانون رقم 82-11 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص والوطني[67]، غير أن عملية تطبيق هذا القانون تخللتها عراقيل عديدة، الأمر الذي جعل السلطات العمومية تقوم بتعديله، وذلك بوضعها جملة من الإجراءات القانونية والتنظيمية، تضمنت في قانون الاستثمار رقم 88-25 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية . [68]هذا وقد دعم مشروع الإصلاح الاقتصادي بقانون آخر خاص بالاستثمارات، اعتبر حجر الزاوية لإرادة الانفتاح الاقتصادي، ولسياسة جديدة لترقية الاستثمار، وهو قانون الاستثمار لسنة 1993، والذي صودق عليه

---

[65]- سلطاني محمد رشدي، مرجع سابق ذكره ،ص.ص81-82.

[66]- محمد سارة، الاستثمار الأجنبي في الجزائر-دراسة حالة أوراسكوم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة،2010،ص15.

[67]- ليمام فلورة، النظام القانوني للاستثمار الأجنبي الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مذكرة ماستر، جامعة أكلي محند أولحاج،البويرة،2017،ص27.

[68]- سلطاني محمد رشدي، مرجع سابق ذكره ،ص82.

طبقا للمرسوم التشريعي رقم 93-12، والمتعلق بتشجيع وترقية الاستثمار[69]، ولقد قام هذا القانون بإلغاء كل القوانين الصادرة في نفس الموضوع، والقوانين المخالفة له، وذلك بنص المادة 49 منه [70]. والى جانب المزايا التي استفاد منها القطاع الخاص عموما، والمنظمات الصغيرة والمتوسطة خصوصا، بفضل قانون الاستثمار لسنة 1993، قامت الدولة بدعم مشروع فتح الاستثمار للخواص، وذلك بإصدار قانون خوصصة المنظمات العمومية، الذي صدر بموجب الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995، والذي يحدد القواعد العامة لخوصصة المنظمات العمومية، ويهم المنظمات التابعة للقطاعات التنافسية التي تمارس أنشطتها في قطاع المنظمات الصغيرة والمتوسطة المحلية .

وحتى تتم المحافظة على نسيج المنظمات الصغيرة والمتوسطة، بادرت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعداد قانون توجيهي رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر سنة 2001، والمتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي يعتبر منعرجا حاسما في تاريخ هذا القطاع، حيث يحدد من خلاله الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه هذه المؤسسات، وكذا آليات وأدوات ترقيتها ودعمها، كما أنه يحدد معالم الإستراتيجية المستقبلية للنهوض بالقطاع عن طريق نظرة استشرافية فاحصة.[71]

وينص القانون رقم 01-18 صراحة على:

- تطوير منظومة الإعلام الاقتصادي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تأسيس بنك للمعطيات خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتماشى والتكنولوجيات المعلوماتية العصرية؛
- وضع برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أجل تطوير تنافسيتها؛
- إنشاء صناديق ضمان القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[72]

---

[69]- منصوري زين، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، عدد 2، جامعة الشلف،

[70]- سلطاني محمد رشدي، نفس المرجع السابق،ص82.

[71]- أ.محمد رشدي سلطاني، مرجع سابق ذكره ،ص148.

[72]- سلطاني محمد رشدي، مرجع سابق ذكره ، ص83.

المطلب الثالث: المنظومة التنظيمية لتنمية المنظمات الصغيرة و المتوسطة

إن الإصلاحات التي خاضتها الجزائر منذ الثمانينات، والتي أدت بها إلى التغيير التدريجي للسياسة الاقتصادية،بالاعتماد على قوى السوق، قد سمحت لإعادة الاعتبار للمنظمات الخاصة، وقد كانت نتيجة ذلك بروز قطاع المنظمات الصغيرة والمتوسطة كقاطرة حقيقية للنمو الاقتصادي،

وفي هذا السياق برزت عدة هياكل واليات تهدف إلى إنعاش الاستثمارات،وترقية المنظمات الصغيرة والمتوسطة، والتي منها:[73]

❖ **وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

بادرت الجزائر بإنشاء وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1991، تحولت إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-211 المؤرخ في 18 جويلية 1994،هدفها ترقية هذا النوع من المؤسسات،وتضطلع هذه الوزارة بمجموعة من المهام تتمثل في:[74]

- حماية طاقات المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الموجودة وتطويرها؛
- ترقية الاستثمارات في مجال إنشاء المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة وتوسيعها وتحويلها وتطويرها؛
- ترقية استثمارات الشراكة ضمن قطاع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- إعداد استراتيجيات تطوير قطاع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- ترقية وسائل تمويل المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة،
- ترقية المناولة؛
- التعاون الدولي والجهوي في مجال المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- تحسين فرص الحصول على العقار الموجه إلى نشاطات الإنتاج والخدمات؛
- تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة؛

---

[73]- عمر فرحاتي، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2017-2018،ص06.

[74]- بوالبردعة نهلة، الإطار القانوني لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية الحقوق، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2012،ص53

3- بوالبردعة نهلة، مرجع سابق ذكره، ص54.

- إعداد الدراسات الاقتصادية المتعلقة بترقية هذا القطاع.[75]

وأنشأت تحت إدارة الوزارة، العديد من المنظمات المتخصصة في ترقية هذا القطاع، منها المشاتل ومراكز التسهيل، وذلك وفق للمادتين 12،13 من القانون التوجيهي:

الفرع الأول: المشاتل: طبقا للمادة 12 من القانون التوجيهي لترقية المنظمات الصغيرة والمتوسطة، تنشأ لدى وزارة المنظمات الصغيرة والمتوسطة مشاتل، تعمل على ترقية هذه المنظمات، وهي عبارة عن منظمات عمومية ذات طابع صناعي أو تجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهي مكلفة بمساعدة المنظمات الصغيرة والمتوسطة ودعمها.[76]

الفرع الثاني: مراكز التسهيل: تطبيقا للمادة 13 من القانون التوجيهي 01-18 تنشأ لدى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هيئات تحت تسمية "**مراكز التسهيل**" والتي تقوم بإجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا مساعدة حاملي المشاريع وإعلامهم وتوجيههم ودعمهم ومرافقتهم.

وهي عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.[77]

الفرع الثالث: المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تطبيقا لنص المادة 25 من القانون التوجيهي 01-18، تنشأ لدى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجلس استشاري.

هو جهاز استشاري يسعى لترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجمعياتهم المهنية من جهة، والهيئات والسلطات العمومية من جهة أخرى، ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي". [78]

المبحث الثاني: وكالات دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تم إنشاء مجموعة من الهياكل والآليات التي تعمل على دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بهدف توفير التمويل اللازم لأصحاب هذا القطاع والقضاء على المشاكل التي يواجهونها في هذا

---

[76]- أ.محمد رشدي سلطاني، مرجع سابق ذكره ،ص.ص149-150.

[77]- بوالبردعة نهلة، مرجع سابق ذكره ،ص.ص57-58.

[78]- هالم سليمة، هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة تقييمية للفترة 2004-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة،201 7، ص168.

المجال.[79] ومن أبرز هذه الوكالات: الوكالة الوطنية لترقية ودعم الاستثمارات، والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتنظيمات أخرى.

المطلب الأول: وكالة ترقية ودعم الاستثمارات (APSI) و الوكالة الوطنية لدعم و تطوير الاستثمار ANDI

الفرع الأول: وكالة ترقية ودعم الاستثمارات (APSI)

أنشأت هذه الوكالة لدعم وترقية الاستثمار وهي هيئة حكومية بناءا على المرسوم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993،حيث تقوم هذه الهيئة بمساعدة أصحاب المشاريع الاستثمارية من خلال تسهيل الإجراءات وتقليص مدتها، حيث حدد بأجل لا يتعدى 60 يوما لإنهاء الإجراءات القانونية والإدارية لإقامة مشاريعهم وتوفير جميع البيانات والمعلومات والإحصاءات،وكذلك التوجهات ذات الطابع الاقتصادي، التشريعي، القانوني والاجتماعي... الخ، وتهتم هذه الوكالة بالمهام التالية:

- ترقية ومتابعة الاستثمارات؛
- تقييم الاستثمارات وتقديم القرارات المتعلقة بمنح أو رفض الامتيازات؛
- التكفل بالنفقات المتعلقة بالاستثمارات سواء كانت بصفة كلية أو بصفة جزئية؛
- تقديم التسهيلات الجمركية الخاصة بوسائل الإنتاج والمواد الأولية؛
- إعداد الإحصائيات حول الاستثمارات؛[80]
- منح الامتيازات المتعلقة بترقية الاستثمار؛
- مراقبة سير عمل الاستثمارات.
- ونتيجة للصعوبات والعراقيل التي واجهت عمل الوكالة تم استبدالها بالوكالة الوطنية للاستثمار في سنة 2001.[81]

[79]- هالم سليمة، مرجع سابق ذكره، ص171.

[80]- صلاح الدين بن سي أحمد، مرجع سابق ذكره، ص63.

[81]- صلاح الدين بن سي أحمد، مرجع سابق ذكره، ص64.

الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لدعم و تطوير الاستثمار ANDI

نظرا لعدم تمكن وكالة ترقية ودعم الاستثمار "APSI" الأهداف المرجوة منها منذ إنشائها سنة 1993، تم استبدالها بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار"ANDI" سنة 2001، حيث تستفيد هذه الوكالة من خبرة الوكالة السابقة، وتتكفل هذه الوكالة بالمستثمرين سواء كانوا وطنيين أم أجانب وتمكينهم من تنفيذ مشاريعهم وضمان متابعة وترقية الاستثمار وذلك من خلال القيام بالمهام التالية:

- الاستقبال وتمكين المستثمرين من تنفيذ استثماراتهم؛

- تسهيل إجراءات تكوين المشاريع الاستثمارية من خلال الشبابيك الموحدة اللامركزية؛
- تسيير آليات تشجيع الاستثمار وذلك من خلال منح امتيازات ضريبية وشبه ضريبية وجمركية؛
- تسيير صندوق دعم الاستثمار؛
- تسيير الحافظة المالية والعقارية .[82]

المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولتية ANADE

هي هيئة عمومية، أنشأت سنة 1996، مكلفة بتشجيع ودعم المرافقة على إنشاء المؤسسات، هذا الجهاز موجه للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر(19 إلى 35 سنة) والحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات.

الفرع الأول: أهداف الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولتية

- مساعدة وتكوين الشباب أصحاب المشاريع ووضع خطط العمل؛
- إعلام الشباب المستثمر بالقوانين المتعلقة بممارسة نشاطه؛
- ضمان متابعة ومرافقة المؤسسات خلال فترة الإنشاء، الاستغلال والتوسع؛
- إبلاغ أصحاب المبادرات المقبولة بالدعم الممنوح لهم والامتيازات المقررة في هذا الجهاز **(ANADE)**.[83]

[82]– حكيم بوحرب، دور السوق المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2008،ص142.

الفرع الثاني: مهام الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولتية

أ. تدعيم وتقديم الاستشارات ومرافقة الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية؛
ب. تسير تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات و تخفيض نسب الفوائد؛
ت. تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسات نشاطهم؛
ث. تحدث بنك للمشاريع المفيدة اقتصاديا واجتماعيا؛[84]

ج. تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة انجاز المشاريع واستغلالها؛
ح. تنظم دورات تدريبية لتعليم الشباب ذوي المشاريع وتجديد معارفهم، وتكوينهم في تقنيات التسيير على أساس برامج خاصة يتم إعدادها مع الهياكل التكوينية. [85]

المطلب الثالث: تنظيمات أخرى:

إضافة إلى الهيئات السابقة فقد قامت الدولة بإنشاء العديد من التنظيمات التي تعمل على دعم المشروعات والصناعات الصغيرة والمتوسطة أهمها:

الفرع الأول: لجان دعم وترقية الاستثمارات المحلية (CALPI):

أنشأت في 5 ماي 1994 وهي لجان على مستوى المحليات مكلفة بتوفير الإعلام الكافي للمستثمرين حول الأراضي والمواقع المخصصة لإقامة المشروعات وتقدم القرارات المتعلقة بتخصيص الأراضي لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة[86].

---

[83]– بوروبة كاتية، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطوير الآليات التمويلية في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2018،ص.ص،203–204.

[84]– معيزة مسعود أمير، مصادر تمويل الاحتياجات الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل اقتصاد الاستدانة دراسة– حالة التمويل بالقروض الاستثمارية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2016، ص263.
1– معيزة مسعود أمير، نفس مرجع سابق، ص264.

[86]– مشعلي بلال، دور برامج السلامة المهنية في تحسين أداء العمال بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية،دراسة حالة مؤسسة SATPAP ALIF لتحويل الورق والبلاستيك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف،2011،ص55.

وحسب معطيات وزارة الداخلية والجماعات المحلية فقد بلغت المشاريع التي صادقت عليها وخصصت لها قطع أراضي منذ سنة 1994 الى غاية سبتمبر 1999 حوالي 1300 مشروع يتوقع أن تستقطب حوالي 311 ألف عامل بعد انجازها موزعة على معظم الفروع بالقطاعات الاقتصادية. [87]

الفرع الثاني: بورصات المناولة والشراكة:

تم إنشاؤها عام 1991 وتتكون من مؤسسات عمومية تعمل على تشجيع وترقية المناولة والشراكة المحلية والدولية، إضافة إلى إبرام عقود شراكة عديدة مع دول مختلفة. وتوجد حالياً أربعة بورصات جهوية للمقاولة من الباطن والشراكة في كل من: الجزائر، وهران، قسنطينة وغرداية .[88]

الفرع الثالث: صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن الانطلاقة الفعلية لهذا الصندوق كانت منذ مارس لسنة 2004، وذلك بإعلان رئيس الجمهورية عند افتتاحه الرسمي للجلسات الوطنية الأولى للمنظمات الصغيرة والمتوسطة، عن إنشاء الصندوق الوطني لضمان القروض الاستثمارية للمنتظمات الصغيرة والمتوسطة برأس مال قدره 30 مليار دج.

و يقوم هذا الصندوق بدعم ومرافقة المستثمر، ورفع الحواجز والعراقيل التي تعترضه أثناء تحقيق مشروعه في مجال الحصول على القروض.[89]

المبحث الثالث: تأهيل المؤسسات لصغيرة و المتوسطة و تحسين ميزتها التنافسية

إن تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير تهدف إلى تحسين وزيادة قدرتها التنافسية وفعالية أدائها ليرقى إلى مستوى منافسيها الرائدين في السوق.[90]

---

[87]– سيد علي بلحمدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة، دراسة حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2006،ص85.

[88]– مشعلي بلال، نفس مرجع سابق، ص55.

[89]– أ.محمد رشدي سلطاني، مرجع سابق ذكره، ص158.

[90]– يحيى علال حسين، برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مكتبة مجمع العربي للنشر والتوزيع،الأردن، الطبعة الأولى،2016،ص37.

المطلب الأول: مفهوم و أهداف التأهيل

الفرع الأول: مفهوم و أهداف التأهيل

من بين التعريفات المقدمة لمفهوم التأهيل ما يلي:

" التأهيل يعني تطوير المؤسسة من اجل أن تصبح قادرة على المنافسة من ناحية الجودة والكفاءة الداخلية في استخدام مواردها حتى تضمن شروط البقاء وتحقيق مرد ودية اقتصادية ..."[91]

تعريف آخر يرى بأن: " التأهيل هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى تحسين وترقية فعالية أداء المؤسسة على مستوى منافسيها الرائدين في السوق".[92]

الفرع الثاني: أهداف التأهيل

أ. **ترقية وتطوير محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** إن المحيط هو الوسط الذي تمارس فيه المؤسسات ص و م نشاطها وتسعى للتأقلم مع جميع متغيراته وتأثيراته فهو يعبر عن المؤشر الأساسي الذي يبين الوضعية التي تعمل فيها هذه المؤسسات، ولذلك وجب العمل على تأهيله وترقيته بالشكل الذي يساعدها على تحقيق أهدافها والنجاح في استمرارها وبقائها.[93]

ب. **تحسين تسيير المؤسسات:** تسعى الجزائر من خلال برامج التأهيل إلى رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات ص و م حتى تستطيع الحفاظ على حصتها في السوق المحلي في مرحلة أولى والبحث عن أسواق خارجية في مرحلة موالية(الانفتاح الاقتصادي)، وذلك بإدخال مجموعة من المتغيرات في طرق وأساليب التسيير والإنتاج بغية الاستخدام الأمثل للقدرات الإنتاجية المتاحة، وتنمية الكفاءات البشرية، والتنمية والبحث في وظيفة التسويق.

ت. **تعزيز وتدعيم مؤسسات الدعم:** تسعى الجزائر إلى تعزيز الدعم وهذا على المستوى القطاعي لأن نجاح أي برنامج للتأهيل مرتبط بمدى قدرة وفاعلية هذه المؤسسات، فهذا البرنامج يهدف بالضرورة إلى

---

[91]– يحيى علال حسين، نفس المرجع،ص52.

[92]– نزعي فاطيمة الزهراء،آفاق تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تحليل اثر برنامج MEDA لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير والعلوم التجارية، مذكرة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد،تلمسان، 2010، ص135.

[93]– سليمة غدير أحمد، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "دراسة تقييمية لبرنامج ميدا" ، جامعة ورقلة ، الجزائر، مجلة الباحث عدد 09، 2011،ص134.

تحديد أهم المتعاملين مع المؤسسة من حيث إمكانياتها ومهامها، بالإضافة إلى تطويرها حسب المتطلبات العالمية الجديدة ومن أهم هذه المؤسسات نجد : مؤسسات التكوين المتخصصة، مؤسسات تسيير المناطق الصناعية، بورصة المناولة والشراكة.[94]

ث. **تحسين تنافسية المؤسسات:** إن هدف الوصول إلى تعزيز وتحسين القدرة التنافسية يعتبر من الأهداف الهامة التي يسعى إليها قطاع المؤسسات ص و م فبالرجوع إلى المادة 18 من القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات ص و م، نجد أن عملية التأهيل تهدف أساسا إلى زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات لأن عنصر التنافسية ضروري لأي مؤسسة في وقتنا الحالي للحفاظ على مكانتها وتطويرها.

ج. **توفير مناصب الشغل** : تعاني الجزائر كبقية الدول النامية من مشكل البطالة بنسبة تقدر ب29.9% سنة 1995 ، لذا تحاول الحكومة أن تهيئ جميع الظروف المواتية لإنشاء ومرافقة وتأهيل المؤسسات ص و م لتساعدها على خلق فرص عمل منتجة يستخدم فيها الفرد العامل جميع قدراته ومهاراته ويحقق إمكاناته في النمو.[95]

المطلب الثاني: برنامج ميدا لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

استفادت الجزائر، والدول العربية المتوسطية المعنية، من برامج MEDA للتمويل، وذلك من خلال تمويل ودعم المنظمات الصغيرة والمتوسطة وفق مرحلتين:

- برنامج MEDA 1 على الفترة (1995-1999).
- برنامج MEDA 2 على الفترة (2000-2006).[96]

الفرع الأول: برنامج (MEDA1 1995-1999)

انطلق البرنامج سنة 1995 بغلاف مالي يقدر ب 3.435 مليار أورو، يساهم فيه البنك الأوروبي للاستثمار ب 2.310 مليار أورو في شكل قروض رأسمال مخاطرة مقابل فوائد، قدر مبلغ MEDA1 ب 3.435 مليار أورو، 86% موجهة لدول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، أما 12% موجهة إلى دول الاتحاد الأوروبي و 2% إلى مكاتب التعاون التقني، استفادت الجزائر من هذا البرنامج في تمويل عدة عمليات وأنشطة اقتصادية نذكرها فيما يلي:

---

[94]- سليمة غدير أحمد، نفس مرجع سابق،ص134

[95]- سليمة غدير أحمد، نفس مرجع سابق،ص134.

[96]- أ.محمد رشدي سلطاني، مرجع سابق ذكره،ص173.

- تسهيلات التعديل الهيكلي ب(125 مليون أورو) سدد القسط الأول المقدر ب 60 مليون أورو خلال سنة 1998 وفي حين تم التوقيع على اتفاقية مالية لتحرير حصة ثانية تقدر ب(35 مليون أورو) في غضون 30 ماي 2002؛
- مشروع " دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" 57 مليون أورو، تم التوقيع على اتفاقية التمويل يوم:14 سبتمبر 1999؛
- مشروع "دعم القطاع المالي والمصرفي"(23.25 مليون أورو) ، تم التوقيع على اتفاقية التمويل يوم: 13 أوت 2000؛
- مشروع "دعم إعادة الهيكلة الصناعية وبرامج الخوصصة" (38 مليون أورو)، تم التوقيع على اتفاقية التمويل يوم: 02 نوفمبر 1999؛
- تقديم قرض لمكافحة التلوث الصناعي ب 10.75 مليون أورو.[97]

الفرع الثاني : برنامج MEDA 2 على الفترة (2000-2006)

يعد برنامج ميدا 2 (2000 – 2006) خليفة لبرنامج ميدا 1، حيث انه في ظل ميدا 2 تم توفير مبلغ قدره 5035 مليار أورو مقارنة بـ4.3 مليار أورو للبرنامج الأول، كما يرافق هذه المنح من الاتحاد الأوربي فرصة إمكانية اقتراض مبالغ معادلة من بنك الاستثمار الأوروبي. خلال ميدا 2 تم ضخ حوالي 90 % من الموارد المخصصة على مستوى التعاون الثنائي و10 %الأخرى تم تخصيصها للأنشطة الإقليمية، و تتمثل أولويات توجيه هذه الموارد على المستوى الثنائي في عنصرين هما :

- دعم التحول الاقتصادي و الهدف هو الاستعداد لتنفيذ تجارة حرة عن طريق زيادة القدرة التنافسية؛
- تقوية التوازن الاجتماعي و الاقتصادي و الهدف هو تخفيف تكلفة التحول الاقتصادي.

و لقد كانت النسبة بين الالتزامات و المدفوعات بالنسبة للجزائر تمثل 32 % أي ما قيمته 8.232 مليون أورو التزامات مقابل 7.74 مليون أورو مدفوعات من خلال التعاون لميدا 2 . إن نسبة استهلاك تعتبر متواضعة بالنسبة للبرنامجين بلغت حوالي 40 % أي اقل من النصف من المستوى العام[98].

[97]- يحيى علال حسين، مرجع سابق ذكره، ص216.

[98]- عمر فرحاتي، عوادي مصطفى، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي،2017- 2018.

المطلب الثالث: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يعتبر البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نوع من أنواع برامج التأهيل سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريفه وأهدافه

الفرع الأول: مفهوم برنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

لقد قامت الوزارة المكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إعداد برنامجا وطنيا لتأهيل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل أقل من 20 عامل، والذي حظي بموافقة مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 8 مارس 2004 ،بقيمة 1 مليار دينار جزائري سنويا، والذي بدأ تنفيذه سنة 2006 ويمتد إلى غاية 2013 ،ويتم تمويله بواسطة صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وتشرف عليه الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (AND PME) التي تم إنشائها عن طريق المرسوم التنفيذي رقم 05-165 بتاريخ 3 ماي2005 ، وهو برنامج وطني يندرج ضمن الأحكام الواردة في القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، لاسيما المادة 18 منه، التي تنص على قيام الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، بوضع برامج التأهيل المناسبة من أجل تطوير تنافسية المؤسسات، وذلك بغرض ترقية المنتوج الوطني، ليستجيب للمقاييس العالمية[99].

الفرع الثاني: أهداف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تتمثل أهدافه الأساسية في:

- تحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية عن طريق إعداد دراسات عامة كفيلة بالتعرف عن قرب على خصوصيات كل ولاية وكل فرع نشاط وسبل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطة تثمين الإمكانيات المحلية المتوفرة وقدراتها حسب الفروع وبلوغ وتطور جهوي للقطاع؛
- تأهيل المحيط المجاور للمؤسسة عن طريق انجاز عمليات ترمي إلى إيجاد تنسيقي ذكي وفعال بين المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ومكونات محيطها القريب؛
-

[99]- بن نذير نصر الدين، بن طيبة مهدية، تقييم البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة مؤسسة فيتا جو، جامعة بليدة 2، ص183.

- إعداد تشخيص استراتيجي عام للمؤسسة ومخطط تأهيلها؛
- المساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهيل خاصة فيما يتعلق بترقية المؤهلات المهنية بواسطة التكوين وتحسين المستوى في الجوانب التنظيمية وأجهزة التسيير والحيازة على قواعد العامة للنوعية العالمية (الإيزو) ومخططات التسويق؛
- تحسين القدرات التقنية ووسائل الإنتاج.[100]

[100]- يحيى علال حسين، مرجع سابق ذكره، ص.ص 252-253.

خاتمة الفصل:

كرست الدولة الجزائرية جهودا هائلة لترقية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الهيئات الحكومية وهياكل الدعم التي اعتمدتها، كما اتخذت مجموعة من التدابير وتطبيق الاستراتيجيات والبرامج الهادفة لتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء من الناحية التنظيمية وذاك بإنشاء العديد من الوكالات ومراكز التسهيل والمشاتل الكفيلة بدعم نموها، أو من الناحية المالية كإنشاء صناديق لضمان القروض المقدمة لها.

ولتعمل الإستراتيجية على تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا بد من إتباع أساليب علمية محددة لصياغة الرسالة الإستراتيجية والسياسات والإجراءات و البرامج، وتشجيع التعاون بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة .

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية لإستراتيجية دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تمهيد:

لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر اتخذت الدولة عدة إجراءات؛ منها ما يتعلق بتشجيع الاستثمار ودعمه ومنها ما يتعلق بتمويل المشاريع ومنها ما يتعلق بمرافقة هذه المشاريع من مرحلة التخطيط إلى الإنجاز، سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى دراسة إحصائية لبعض استراتيجيات دعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، نذكر منها :

الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية (ANADE)، وصندوق ضمان القروض(FGAR) وكذلك إحصائيات برنامج ميدا (MEDA) .

و ذلك عن طريق المباحث التالية:

- **المبحث الأول: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية ANADE.**
- **المبحث الثاني: صندوق ضمان القروض FGAR.**
- **المبحث الثالث: تحليل الإحصائيات للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية LANADE وصندوق ضمان القروض FGAR وبرنامج ميدا MEDA .**

المبحث الأول: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية ANADE في الجزائر

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية من بين الاستراتيجيات لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى تقديم هذه الوكالة .

المطلب الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية

الفرع الأول: مفهوم ونشأة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية.

الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية ، **ANADE** ، التي أنشئت في عام 1996، هي هيئة حكومية عامة ذات طابع خاص، ذات شخص معنوي ولها استقلالها المالي،وهي تحت إشراف وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، لدى الوكالة شبكة من 51 فرع ، و تتموقع في جميع الولايات في الجزائر ، فضلا عن المرفقات الموجودة في المواقع الرئيسية.

الفرع الثاني: قيمة الاستثمار

القيمة القصوى للاستثمار حسب التنظيم المعمول به لدى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية هو عشرة مليون دينار (10.000.000دج) أي (مليار سنتيم) ، في المرحلتين سواء الإنشاء أو التوسعة.

المطلب الثاني: أهداف وشروط الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية

الفرع الأول: أهداف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية

- ✓ يرافق جهاز الدعم **ANAD** حاملي المشاريع في إنشاء وتوسيع المؤسسات الصغيرة سواء المنتجة للسلع أو المقدمة للخدمات؛
- ✓ تشجيع جميع أشكال الإجراءات والتدابير لتعزيز روح المبادرة و المقاولاتية؛
- ✓ تعزيز إنشاء وتوسيع نشاط السلع والخدمات من قبل المستثمرين الشباب؛
- ✓ تقديم الدعم والمشورة ومرافقة المستثمرين الشباب في إنشاء الأنشطة؛

- ✓ إتاحة جميع المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية المتعلقة بأنشطتهم لجميع المستثمرين الشباب؛[101]

- ✓ تطوير العلاقات مع مختلف شركاء الجهاز (البنوك ، الضرائب ، **CNAS** و **CASNOS** ، إلخ)؛
- ✓ تطوير شراكة بين القطاعات لتحديد فرص الاستثمار – مختلف القطاعات؛
- ✓ توفير التدريب على تقنية إدارة المشاريع الصغيرة للمستثمرين الشباب؛
- ✓ تشجيع جميع أشكال الإجراءات والتدابير الأخرى لتعزيز إنشاء وتوسيع النشاط .

الفرع الثاني: شروط الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية

- ✓ أن يتراوح العمر ما بين 19 و40 سنة ؛
- ✓ أن يكونوا ذوي شهادة أو تأهيل مهني و/أو لهم مهارات معرفية معترف بها بشهادة أو أي وثيقة مهنية أخرى ؛
- ✓ أن يقدموا مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة بمستوى يطابق الحد الأدنى المحدد؛
- ✓ ألا يكونوا قد استفادوا من تدبير إعانة بعنوان إحداث النشاطات ؛
- ✓ أن لا يكون مشغول بمنصب عمل مدفوع الأجر في وقت إدخال استمارة التسجيل لتلقي المساعدة.(السجل التجاري ساري الفعالية يعتبر مرفوض أيضا) ؛
- ✓ أن يكون مسجلا في خدمات الوكالة الولائية للتشغيل التابعة لولايتك لتحصل على بطاقة طالب عمل منها ؛
- ✓ أن لا يكون مسجل في أي من (مراكز التكوين المهني، المعاهد، الجامعات) في وقت تقديم طلب الاستفادة من المساعدة، إلا إذا كان هذا من أجل تطوير النشاط ؛
- ✓ أن لا يكون مستفيد من قبل من صيغة المساعدة لـ **ANADE** تحت عنوان " إنشاء مؤسسة".[102]

1- https://lafirist.com/ansej بتاريخ 11/06/2021.
2- من إعداد الطالبتين، اعتمادا على بعض الوثائق تحصلنا عليها من المؤسسة ANADE .

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للإدارة العامة للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية ANADE

الشكل(02): الهيكل التنظيمي للإدارة العامة للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية

المصدر: من إعداد الطالبتين، اعتمادا على بعض المعلومات تحصلنا عليها من مؤسسة **ANADE** .

المبحث الثاني: صندوق ضمان القروض FGAR في الجزائر

المطلب الأول: تقديم صندوق ضمان القروضFGAR

الفرع الأول: نشأة ومفهوم صندوق ضمان القروض.

❖ أنشئ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق ل 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

❖ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة الصناعة والمناجم، و يتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية.

❖ انطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004.

الفرع الثاني: أهداف صندوق ضمان القروض

يهدف صندوق ضمان القروض إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك[103].

3- www.fgar.dz بتاريخ 2021/06/11

الفرع الثالث: هيكل صندوق ضمان القروض

الشكل (03) : هيكل صندوق ضمان القروض

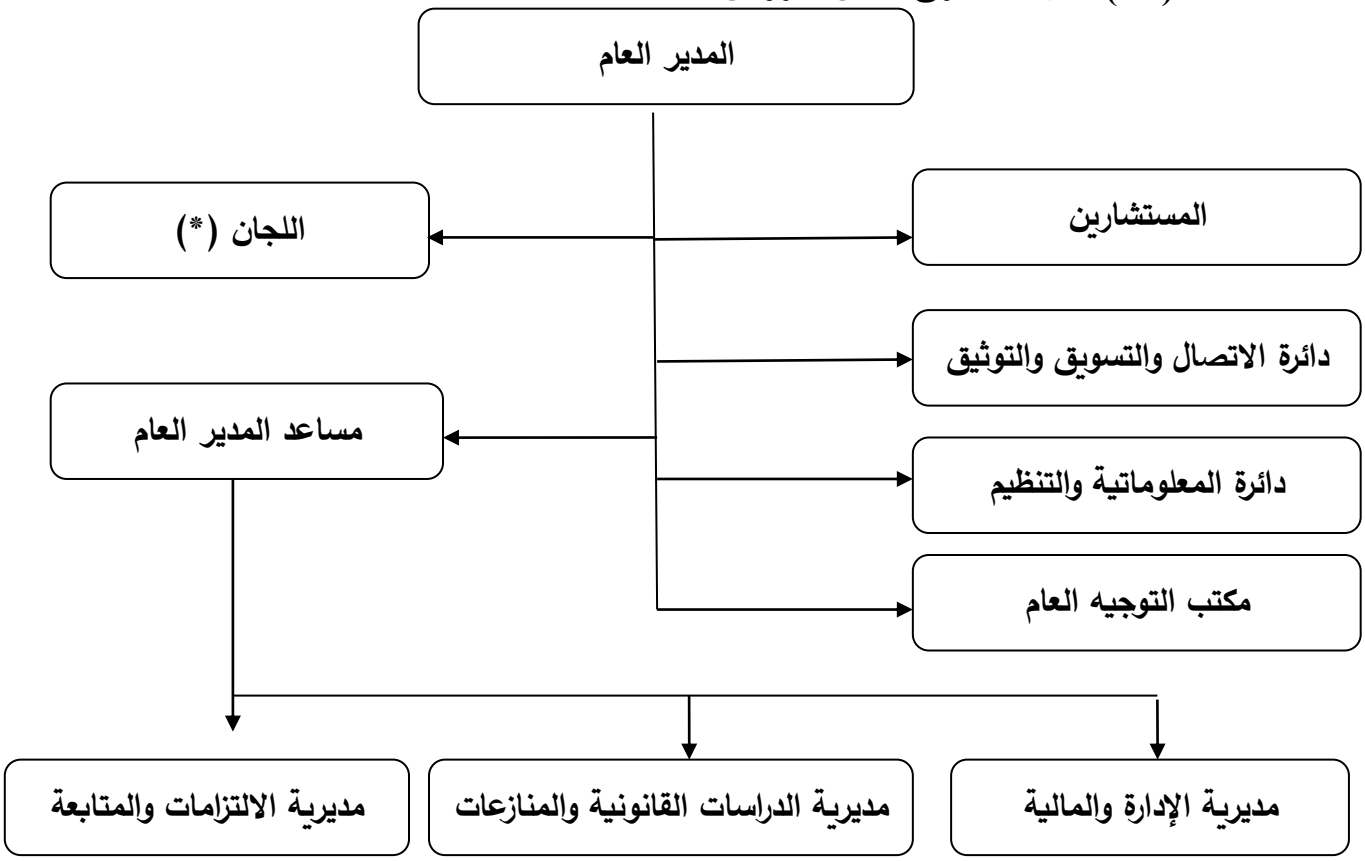

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستناد على موقع**www.fgar.dz** بتاريخ 2021/06/11.

- (*):
  - لجنة التنسيق
  - لجنة الالتزامات
  - لجنة المصادقة والتعويضات

المطلب الثاني: الضمان العادي لصندوق ضمان القروض

الفرع الأول: المؤسسات المؤهلة:

إن كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية الجزائرية مؤهلة للاستفادة من ضمانات الصندوق وتعطى الأولوية إلى المؤسسات التي تعرض مشاريع تتجاوب مع أحد هذه المعايير:

- ✓ المؤسسات التي تساهم بالإنتاج، أو التي تقدم خدمات غير موجودة في الجزائر.
- ✓ المؤسسات التي تعطي قيمة مضافة معتبرة للمتوجات المصنعة.
- ✓ المؤسسات التي تساهم في تخفيض الواردات.
- ✓ المؤسسات التي تساهم في رفع الصادرات.
- ✓ المشاريع التي تسمح باستخدام المواد الأولية الموجودة في الجزائر.
- ✓ المشاريع التي تحتاج إلى تمويل قليل بالمقارنة بعدد مناصب الشغل التي ستخلقها.
- ✓ المشاريع التي توظف يد عاملة مؤهلة.
- ✓ المشاريع التي تنشأ في مناطق بها نسبة بطالة كبيرة.
- ✓ المشاريع التي تسمح بتطوير التكنولوجية الحديثة.

الفرع الثاني: المؤسسات الغير مؤهلة: المؤسسات التي لا يمكنها الاستفادة من ضمانات الصندوق هي:

- ✓ المؤسسات التي لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- ✓ المؤسسات التي استفادت من دعم مالي من الدولة.
- ✓ المؤسسات المسعرة في البورصة.
- ✓ شركات التأمين.
- ✓ الوكالات العقارية.
- ✓ الشركات التي تنشط في مجال التجارة فقط.
- ✓ القروض التي تهدف إلى إعادة تمويل قروض قديمة.

- ✓ المشاريع التي تحدث تلوث كبير للبيئة[104].

الفرع الثالث: كيفيات التغطية

- ❖ يتعلق الأمر بضمان تسديد جزء من الخسارة التي يتحملها البنك في حالة عدم تسديد القرض.

تصل نسبة الضمان الى 80٪ من القرض البنكي تحدد النسبة المتعلقة بكل ملف حسب تكلفة القروض و درجة المخاطرة.

- ❖ المبلغ الأقصى للضمان يساوي 100 مليون دينار.

ملاحظة: تحديد مبلغ الضمان لا يعني تحديد مبلغ القروض و لا كلفة المشروع.

- ❖ المدة القصوى للضمان هي 7 سنوات.
- ❖ يأخذ البنك الأجهزة المكونة للمشروع كضمان.

1. **تكلفة منح الضمان:**

- ❖ يأخذ الصندوق علاوة من مبلغ القروض كتكلفه دراسة المشروع، وفي حالة عدم منح الضمان يرد هذا المبلغ لصاحبه.
- ❖ يأخذ الصندوق علاوة التزام من مبلغ القرض. تسدد هذه العلاوة في مرة واحدة عند منح الضمان.

2. **ملف طلب الضمان:**

- ✓ يجب على المستثمر تقديم مخطط المشروع (دراسة تقنية – اقتصادية) مرفقا بالوثائق القانونية للمؤسسة.
- ✓ يمكن لطلب الضمان أن يقدم مباشرة إلى صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف صاحب المشروع.
- ✓ يمكن أن يقدم طلب الضمان للصندوق مباشرة من طرف البنك.

3. **المسلك الذي يتبعه طلب الحصول على الضمان:** الخطوات الأساسية تتلخص فيما يلي:

- ✓ مقابلة مع صندوق الضمان من أجل التعريف بالمشروع.
- ✓ يقوم الصندوق بإرسال وصل استلام يؤكد من خلاله قابلية المشروع للحصول على الضمان أم لا في حالة القابلية بطلب منكم تقديم دراسة دقيقة عن المشروع.
- ✓ دراسة الملف المقدم.

---

[104]- www.fgar.dz بتاريخ 2021/06/11

- ✓ إرسال وثيقة فتح الملف إلى المؤسسة.
- ✓ دراسة الطلب من طرف لجنة الالتزامات على مستوى الصندوق من أجل الموافقة أو عدمها على الطلب الضمان.
- ✓ في حالة الموافقة يرسل إلى المؤسسة عرض بمنح الضمان يعتبر بمثابة قبول مبدئي لمنح الضمان في انتظار الحصول على التمويل البنكي.
- ✓ اتفاقية القرض بين المؤسسة و البنك.
- ✓ منح شهادة الضمان إلى البنك.

المطلب الثالث: صندوق ضمان القروض/ برنامج ميداMEDA

الفرع الأول: المؤسسات المؤهلة

❖ **القروض غير المؤهلة:**

- ✓ إنشاء المؤسسة
- ✓ نقل المؤسسة

❖ **المؤسسات المؤهلة لضمانات برنامج الإتحاد الأوربي MEDA :**

- ✓ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة بالقطاع الصناعي و الخدمات المتعلقة مباشرة بالصناعة ذات 03 سنوات من النشاط على الأقل
- ✓ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي استفادت من برنامج إعادة التأهيل من خلال برامج وزارة الصناعة والمناجم
- ✓ المؤسسات التي تلتزم بالقيام بعملية إعادة التأهيل

الفرع الثاني: كيفيات التغطية

مبلغ الضمان:

- ✓ يغطي 80 ٪ من مجموع القرض البنكي المحدد للمؤسسة بدون تجاوز 50 مليون

- ✓ مبلغ التغطية يستطيع في بعض الحالات أن يصل إلى 150 مليون دج
- ✓ المدة القصوى هي 07 سنوات لقروض الاستثمار العادية، و10 سنوات للقروض عن طريق الإيجار "Leasing "[105]

❖ يسدد المستفيد علاوة للصندوق تحدد كما يلي:

- ✓ 0,60 ٪ في السنة من قيمة القرض المتبقي بالنسبة لقروض الاستثمار
- ✓ 0.30 ٪ في السنة بالنسبة لقروض الاستغلال

ملف طلب الضمان:

يجب على المستثمر تقديم مخطط المشروع (دراسة تقنية – اقتصادية) مرفقا بالوثائق القانونية للمؤسسة.

يمكن لطلب الضمان أن يقدم مباشرة إلى صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف صاحب المشروع.

يمكن أن يقدم طلب الضمان للصندوق مباشرة من طرف البنك.

يمكن تقديم الطلب كذلك عن طريق برنامج ميدا[106].

[105]- www.fgar.dz بتاريخ 2021/06/11.

[106]- www.fgar.dz بتاريخ 2021/06/11.

المبحث الثالث: تحليل الإحصائيات للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية ANADE وصندوق ضمان القروض FGAR وبرنامج ميدا MEDA في الجزائر.

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية من بين الاستراتيجيات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذا سنتطرق في هذا المبحث إلى تحليل إحصائيات الوكالة **ANADE**.

المطلب الأول: الإحصائيات المتعلقة بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية (2010-2016).

الفرع الأول: المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط

جدول(02) : المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط

	الفلاحة والصيد البحري	النسبة %	الصناعة التقليدية	النسبة %	مواد البناء والأشغال العمومية	النسبة %	الصناعة والصيانة	النسبة%	مهن حرة	النسبة %	خدمات	النسبة %
منذ الإنشاء إلى غاية 2010/12/31	15171	11	21979	16	9818	7	10807	8	3648	3	79080	68
2011	3686	9	3559	8	3 672	9	2 118	5	569	1	29228	68
2012	6705	10	5438	8	4 375	7	3 301	5	826	1	45167	69
2013	8225	19	4900	11	4 347	10	3 333	8	1 042	2	21192	49
2014	10487	26	4255	10	5 106	12	6 614	16	1 450	4	12944	32
2015	6862	29	2170	9	3 838	16	4 913	21	1 205	5	4 688	20
2016	3479	31	320	3	1672	15	2720	24	716	6	2 355	21
منذ الإنشاء إلى غاية 2016/12/31	54615	15	42621	12	32 828	9	33 806	9	9 456	3	194 654	53

المصدر: https://lafirist.com/ansej **بتاريخ 11/06/2021.**

التحليل: من خلال جدول المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط نلاحظ :

- ✓ ارتفعت حصة الفلاحة من 26 ٪ في عام 2014 إلى 29 ٪ في عام 2015 ثم إلى 31 ٪ في عام 2016 مما يعكس زيادة اهتمام أصحاب المشاريع للاستثمار في هذا القطاع بالموازاة مع اهتمام الدولة بدعم وتطوير القطاع الفلاحي.
- ✓ كما هو الحال بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية BTPH حيث ارتفعت حصة من 12 ٪ في عام 2014 ، إلى 16 ٪ في عام 2015 و 15 ٪ في عام 2016.
- ✓ ارتفعت حصة الصناعة والصيانة من 16 ٪ في عام 2014 ، إلى 21 ٪ في عام 2015 ثم إلى 24 ٪ في عام 2016.
- ✓ ارتفعت نسبة المهن الحرة من 4٪ في 2014 إلى 5٪ في 2015 ثم إلى 6٪ في عام 2016.
- ✓ في قطاع الخدمات، انخفض معدل التمويل بشكل ملحوظ ، من 32 ٪ في عام 2014 إلى 21 ٪ في عام 2016. وهذا يمكن أن يعود إلى تراجع اهتمام المستثمرين بهذا القطاع نظرا لمحدودية التنوع في مجالاته ونشاطاته

الفرع الثاني: المشاريع الممولة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالTIC

جدول(03): المشاريع الممولة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال

	المشاريع الممولة الكلية	المشاريع الممولة TIC	النسبة (%)
منذ الإنشاء إلى غاية 31/12/2010	140 503	6 858	%5
2011	42 832	451	%1
2012	65 812	616	%1
2013	43 039	591	%1
2014	40 856	750	%2
2015	23 676	655	%3
2016	11262	628	%6

المصدر: https://lafirist.com/ansej بتاريخ 2021/06/11.

التحليل: أدى تشجيع إنشاء مشاريع مبتكرة وذات جودة تولد قيمة إضافية (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والشركات الناشئة) من خلال مرافقة ودعم خاصين لخريجي الجامعات إلى زيادة نسبة المشاريع الممولة في هذا القطاع بنسبة 2٪. في عام 2014 ، 3 ٪ في عام 2015 ثم إلى 6 ٪ في عام 2016.

الفرع الثالث: المشاريع الممولة حسب المستوى التعليم

جدول(04): المشاريع الممولة حسب مستوى التعليم

المستوى التعليمي	التكوين المهني	النسبة (%)	جامعي	النسبة (%)	العدد الإجمالي للمشاريع الممولة
منذ الإنشاء إلى غاية 2010/12/31	33 561	%24	14 747	%10	140 503
2011	6 920	%16	2 906	%7	42 832
2012	10 469	%16	3 371	%5	65 812
2013	10 675	%25	2 964	%7	43 039
2014	13 737	%34	3 539	%9	40 856
2015	11 979	%51	3 024	%13	23 676
2016	7 451	%66	2 001	%18	11 262
منذ الإنشاء إلى غاية 2016/12/31	94 792	%26	32 552	%9	367 980

المصدر: https://lafirist.com/ansej بتاريخ 2021/06/11.

التحليل: من خلال ملاحظتنا لإحصائيات المشاريع الممولة حسب مستوى التعليم نرى بأن:

- ✓ ارتفع معدل التمويل لمشاريع المستثمرين الشباب خريجي مراكز التكوين المهني من 25٪ في 2014 إلى 43٪ في 2015 و 66٪ في عام 2016. ويمكن أن يكون هذا نتيجة لأن خريجي مراكز التكوين المهني يملكون خبرات تطبيقية لفترات معينة كل حسب تخصصه مما يحفزهم عند حصولهم على شهاداتهم إلى التفكير في إنشاء مشاريع خاصة بهم وبالتالي اللجوء إلى طلب التمويل.

كما نلاحظ أن معدل التمويل لمشاريع المستثمرين الشباب حاملي الشهادات الجامعية ارتفع من 8 ٪ في عام 2014 إلى 13 ٪ في عام 2015 ثم إلى 18 ٪ في عام 2016.

- ✓ يمثل معدل المستثمرين من التكوين المهني والجامعيين 84٪ من المشاريع الممولة في عام 2016.

الفرع الرابع: المشاريع الممولة للفئة النسوية.

جدول(05): المشاريع الممولة للفئة النسوية

	المشاريع الممولة الكلية	المشاريع الممولة للنساء	نسبة المشاريع الممولة
منذ الإنشاء إلى غاية 2010/12/31	140 503	18 375	%13
2011	42 832	2 951	%7
2012	65 812	4 477	%7
2013	43 039	3 526	%8
2014	40 865	3 665	%9
2015	23 676	2 645	%11
2016	11 262	1 550	%14
منذ الإنشاء إلى غاية 2016/12/31	36 9807	37 189	%10

المصدر: https://lafirist.com/ansej بتاريخ 2021/06/11.

التحليل:

نلاحظ بأن ارتفع معدل المشاريع الممولة لفئة النسوية بشكل ملحوظ و كبير من 7٪ خلال الفترة (2010-2013) إلى 9٪ في عام 2014 ، ثم إلى 11٪ في عام 2015 و أخيرا 14٪ خلال العام 2016. وهذا راجع إلى اهتمام هذه الفئة بالاستثمار وإنشاء المشاريع والمؤسسات الخاصة بها بعد أن أصبحت تساهم وتثبت وجودها في مجالات مختلفة.

الفرع الخامس: المشاريع الممولة في مرحلة التمديد أو التوسعة

جدول(06): المشاريع الممولة في مرحلة التمديد أو التوسعة

	المشاريع الممولة الكلية	مشاريع التوسعة	النسبة (%)
منذ 2004 إلى غاية 2010/12/31	140 503	2 411	%2
2011	42 832	606	%1
2012	65 812	627	%1
2013	43 039	501	%1
2014	40 856	462	%1
2015	23 676	256	%1
2016	11 262	196	%2
منذ الإنشاء إلى غاية 2016/12/31	367 980	5 089	%1

المصدر: https://lafirist.com/ansej بتاريخ 2021/06/11 .

التحليل:

تهتم ANADE بتمويل مشاريع التوسعة وهذا يدخل ضمن استراتيجيات الدولة لدعم ومتابعة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا دورها الفعال في الاقتصاد حيث نلاحظ بأن أغلب المشاريع المصغرة الممولة في مرحلة التمديد أو التوسعة تجاوزت حالت " مؤسسات صغيرة ومتوسطة" ، وهذا نظرا للعدد الكبير من مناصب الشغل المنشأة التي أنشئت (15697 منصب).

الفرع السادس: مدى التأثر الإيجابي لمشاريع ANADE على قطاع العمل

جدول(07): مدى التأثر الإيجابي لمشاريع ANADE على قطاع العمل

	مناصب الشغل المنشأة	النسبة %
منذ الإنشاء إلى غاية 2010/12/31	392 670	%44.71
2011	92 682	%10.55
2012	129 203	%14.71
2013	96 233	%10.96
2014	93 140	%10.61
2015	51 570	%5.87
2016	22 766	%2.59
منذ الإنشاء إلى غاية 2016/12/31	878 264	%100

المصدر: https://lafirist.com/ansej **بتاريخ 11/06/2021 .**

التحليل: من خلال الاطلاع على إحصائيات مشاريع ANADE على قطاع العمل نلاحظ :

- ✓ أن مناصب الشغل المنشأة في بداية المشاريع الممولة منذ البداية هو من حيث العدد 878264.
- ✓ أما فيما يتعلق بالفترة 2014- 2016: فنلاحظ أن 167476 منصب شغل أنشئ من خلال المشاريع الممولة ، والتي تمثل20 ٪ من إجمالي عدد مناصب الشغل التي أنشأتها ANADE منذ إنشائها. مما يعني تطور شكل وهدف التمويل المدعم من طرف الدولة الذي يهدف إلى ترقية ودعم المؤسسات التي من شأنها خلق مناصب شغل حقيقية ودائمة.

المطلب الثاني: الإحصائيات المتعلقة بصندوق ضمان القروض (2004-2017).

الفرع الأول: الوضع التراكمي للحالات المضمونة أفريل 2004 /جوان2017 (توزيع المشاريع المضمونة حسب الولاية والمنطقة)

جدول (08): توزيع المشاريع المضمونة حسب الولاية والمنطقة.

المنطقة	عدد المشاريع	النسبة %	مبلغ الضمان دج	النسبة %	عدد الوظائف	النسبة %
الشرق						
عنابة	36	1.9%	1051833364	0.2%	1723	2.8%
الطارف	13	%0.7	466400270	0.9%	329	0.5%
تبسة	19	%1.0	433916445	0.8%	461	0.7%
سوق أهراس	16	%0.8	266420826	0.5%	521	0.8%
باتنة	33	%1.7	984547422	1.8%	1150	1.9%
بسكرة	17	%0.9	446800101	0.8%	410	0.7%
قسنطينة	58	%0/3	2045499138	3.8%	2163	3.5%
خنشلة	7	%0.4	190484427	0.4%	253	0.4%
مسيلة	27	%1.4	987170644	1.8%	724	1.2%
سطيف	64	%3.3	2221728077	4.2%	2199	3.6%
برج بوعريريج	40	%2.1	1484377569	2.8%	1539	2.5%
بجاية	130	%6.7	2167680381	4.1%	3479	5.6%
جيجل	9	%0.5	417358456	0.8%	428	0.7%
أم البواقي	10	%0.5	279968942	0.5%	294	0.5%
سكيكدة	11	%0.6	162737828	0.3%	276	0.4%
قالمة	8	%0.4	206264860	0.4%	133	0.2%

ميلة	18	%0.9	585205321	1.1%	670	1.1%
المجموع	**516**	**27%**	**14398376071**	**27%**	**16752**	**27%**
الوسط						
البويرة	44	2.3%	1630877864	3.05%	1671	2.70%
تيزي وزو	166	%8.6	3374059609	6.31%	5168	8.36%
بومرداس	69	%3.6	1618552657	3.03%	1447	2.34%
الجزائر	506	%26.1	14554336115	27.21%	16714	27.05%
البليدة	90	%4.6	1943391498	3.63%	2162	3.50%
تيبازة	38	%2.0	1156677757	2.16%	1526	2.47%
المدية	12	%0.6	340053853	0.69%	328	0.53%
الجلفة	11	%0.6	215141468	0.40%	250	0.40%
المجموع	**936**	**%48**	**24863089621**	**46%**	**29266**	**47%**
الغرب						
عين الدفلة	17	0.9%	486723560	0.91%	526	0.9%
الشلف	25	%1.3	961004770	1.80%	862	1.4%
تيارت	13	%0.7	817502365	1.53%	318	0.5%
غيلزان	22	%1.1	651221839	1.22%	684	1.1%
النعامة	5	%0.3	107191577	0.20%	152	0.2%
سيدي بلعباس	24	%1.2	648676208	1.21%	990	1.6%
عين تموشنت	13	%0.7	504866600	0.94%	440	0.7%
تيسمسيلت	2	%0.1	30263450	0.06%	35	0.1%
سعيدة	9	%0.5	148801500	0.28%	165	0.3%
وهران	146	%7.5	4224536777	7.90%	5446	8.8%
معسكر	19	%1.0	656895882	1.23%	1170	1.9%

مستغانم	41	%2.1	1319769893	2.47%	1275	2.1%
تلمسان	29	%1.5	728411297	1.36%	959	1.6%
البيض	3	%0.2	95645617	0.18%	91	0.1%
المجموع	**368**	**%19**	**11381501335**	**21%**	**13113**	**21%**
الجنوب						
أدرار	13	0.7%	266965189	0.5%	240	0.4%
الوادي	10	%0.5	232772236	0.4%	243	0.4%
بشار	4	%0.2	152250106	0.3%	179	0.3%
غرداية	25	%1.3	415274427	0.8%	575	0.9%
لغواط	12	%0.6	383763174	0.7%	417	0.7%
ورقلة	37	%1.9	955285311	1.8%	749	1.2%
تيندوف	2	%0.1	52860000	0.1%	44	0.1
تمنراست	10	%0.5	321883077	0.6%	188	0.3%
ايليزي	4	%0.2	69835461	0.1%	22	0.0%
المجموع	117	%6	2850888981	5%	2657	4%
المجموع الكلي	**1937**	**%100**	**53493865208**	**100%**	**61788**	**100%**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستناد على المعلومات الموجودة في الموقع www.fgar.dz بتاريخ 2021/06/11.

التحليل:

من خلال الجدول نلاحظ أن معظم المشاريع تتركز في المنطقة الوسطى للبلاد ب: 936 مشروع أي بنسبة أي بنسبة 48% من إجمالي المشاريع التي يتكفل بها الصندوق، كما أن نسبة الأموال المصروفة لهذه الجهة من الوطن تمثل نسبة 46% والتي تمكنت من خلق 29266 وظيفة وهي تمثل نسبة 47% من الوظائف الكلية التي خلقتها المشاريع، في حين تبقى الجهتان الشرقية والغربية للبلاد متقاربة في كل من المجالات في حدود 25%، أما أقل نسبة سجلت بالجنوب الجزائري وهي لا تتعدى 7% من مجموع المشاريع و 7% من مجموع الأموال و7% من إجمالي الوظائف

الفرع الثاني: الوضع التراكمي للحالات المضمونة أفريل 2004 / جوان 2017 (توزيع المشاريع المضمونة حسب النشاط)

جدول (09) : توزيع المشاريع المضمونة حسب النشاط

منطقة النشاط	عدد المشاريع	%	مبلغ الضمان	%	عدد العمالة	%
الصناعة	970	%50	32 151 448 062	%60	36 609	%59
المناجم والمحاجر	18	%0.9	507 740 665	0.9 %	534	0.9 %
صناعة الحديد والميكانيك وكهرباء	126	%6.5	4 159 239 113	7.8 %	6 212	10.1%
المواد والزجاج	163	%8.4	6 458 170 860	12.1%	4 722	7.6 %
الكيمياء والمطاط والبلاستيك	168	%8.7	5 560 604 780	10.4%	5 654	9.2 %
غداء،التبغ وأعواد الكبريت	309	16.0 %	10 866 600 664	20.3%	12 066	19.5%
الخياطة والتطريز	31	%1.6	516 244 550	1.0 %	849	1.4 %
صناعة الجلود والأحذية	7	%0.4	204 406 100	0.4 %	279	0.5 %
الخشب والفلين والورق والطباعة	95	%4.9	2 264 567 393	4.2 %	3 134	5.1 %
صناعات متنوعة	53	%2.7	1 611 873 937	3.0 %	3 159	5.1 %

26 %	15 9 99	21 %	10 993 691 363	%27	526	BTPH
15. %3	9 46 7	12. %2	6 515 055 539	14.9 %	289	أشغال عمومية
10. %2	6 27 3	7.7 %	4 116 340 135	11.4 %	220	بناء
0.4 %	259	0.7 %	362 295 689	%0.9	17	هندسة الري
%1	845	%2	882 180 868	%1	24	الزراعة والصيد
0.5 %	299	0.1 %	70 366 398	%0.2	4	زراعة
0.9 %	546	1.5 %	811 814 470	%1.0	20	الصيد
13 %	8 33 5	18 %	9 466 535 915	%22	417	خدمات
5.4 %	3 36 2	7.3 %	3 882 493 510	%4.9	94	صحة
3.2 %	1 97 2	5.4 %	2 893 068 094	11.4 %	220	المواصلات
0.5 %	300	0.9 %	475 663 183	%0.8	16	الصيانة الصناعية
2.5 %	1 54 8	3.3 %	1 764 003 723	%3.0	59	السياحة والترفيه
1.2 %	711	0.5 %	242 000 279	%0.7	14	تكنولوجيا المعلومات والاتصال
0.3 %	163	0.3 %	152 957 430	%0.4	8	الاتصالات

الدراسات الهندسية والفنية الطبوغرافية	6	%0.3	56 349 696	0.1 %	279	0.5 %
المجموع	1937	100 %	53 493 856 208	100 %	61 788	100 %

لمصدر: من إعداد الطالبتين بالاستناد على المعلومات الموجودة في الموقع www.fgar.dz بتاريخ 2021/06/11.

التحليل: نلاحظ من خلال الجدول أن القطاع الصناعي كانت له الحصة الأكبر من المشاريع بنسبة 50% وبنسبة 60% من الأموال التي صرفها الصندوق، كما أن قطاع البناء والأشغال العمومية استفاد من 526 مشروع من إجمالي المشاريع المقدر ب1937 مشروع، في حين تبقى القطاعات الأخرى كالفلاحة والصيد البحري والخدمات تحقق في نسب متدنية ومتفاوتة فيما بينها كل حسب درجة اهتمام الدولة به في فترات معينة وكذلك حسب درجة اهتمام أصحاب المشاريع الذين من البديهي أن يتوجهوا إلى الاستثمار في المشاريع التي تعتبر أولوية للدعم من طرف الدولة كقطاع الصناعة الذي يهدف تطويره والنهوض به إلى تطوير الاقتصاد الوطني لمواجهة الانفتاح الاقتصادي وصمود المنتوج المحلي أمام المنتوج الأجنبي، وكذلك قطاع البناء والأشغال العمومية الذي زاد الاهتمام به نتيجة للحاجة الملحة للدولة لتحقيق مشاريع البناء المسطرة والمختلفة والتي مست العديد من المجالات خاصة مجال السكنات .

الفرع الثالث: الوضع التراكمي للحالات المضمونة أفريل 2004 / جوان 2017 (تفصيل الضمانات في العروض وشهادات الضمان)

جدول (10): تفصيل الضمانات في العروض وشهادات الضمان.

العناصر	عروض الضمان	شهادات الضمان
عدد الضمانات الممنوحة	1 937	1032
التكلفة الإجمالية للمشاريع	165 149 503 372	70 519 058 427
مبلغ القروض المطلوبة	108 281 293 993	45 735 381 681
متوسط معدل التمويل المطلوب	66%	65%

مقدار الضمانات الممنوحة	53 493 856 208	24 757 426 289
متوسط معدل الضمان الممنوح	49%	54%
متوسط مبلغ الضمان	27 616 859	23 989 754
عدد الوظائف التي سيتم إنشاؤها	61 788	30 151
الاستثمار لكل وظيفة	2 672 841	2 338 863
الائتمان لكل وظيفة	1 752 465	1 516 878
ضمان لكل وظيفة	865 764	821 115

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستناد على المعلومات الموجودة في الموقع**www.fgar.dz** بتاريخ 2021/06/11.

التحليل: نلاحظ من خلال الجدول بأن متوسط معدل التمويل المطلوب في عروض الضمان هو 66% وفي شهادات الضمان هو 65% ومتوسط معدل الضمان الممنوح في عروض الضمان هو 49% أصغر من نسبة شهادات الضمان والتي تقدر ب 54%.

المطلب الثالث: دراسة إحصائية لبرنامج الاتحاد الأوروبي (MEDA) في الجزائر

لقد اهتمّ برنامج MEDA الخاصّ بتأهيل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصّة الخاصّة منها في الجزائر، لذا سنتطرق في هذا المطلب إلى تحليل وتقييم لنتائج سير عمليات التأهيل، والتوزيعات السنوية لالتزامات ميدا 1 و ميدا 2.

الفرع الأول: تحليل وتقييم لنتائج سير عمليات التأهي:

من خلال تتبع المسار الذي مرّ به برنامج MEDA لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومن خلال النتائج المحققة والدراسات التي أقيمت في هذا الشأن كانت النتائج كما يلي:

❖ **في ما يخص درجة تقدم المؤسسات في مسار التأهيل**

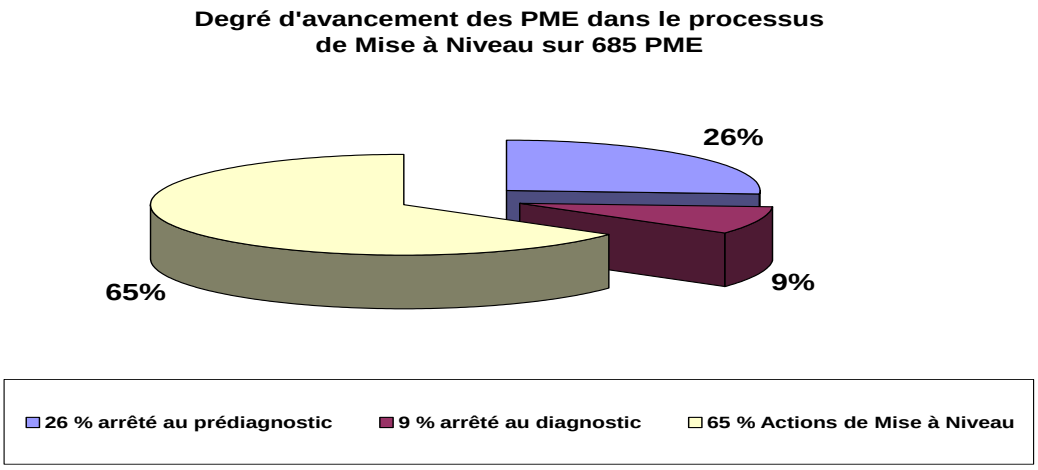

المصدر: نزعي فاطمة الزهراء، مرجع سابق ذكره، ص222.

التحليل: من بين 685 مؤسسة صغيرة ومتوسطة التي سبق لها وأن قامت أو دخلت في عملية تشخيص أو تشخيص أولي نلاحظ أن:

- **61** مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة (أي **9%**) لم تتعدى مرحلة التشخيص.
- **179** مؤسسة (أي **26%**) توقفت عن العملية بعد مرحلة التشخيص الأولي .
- **445** مؤسسة (أي **65%**) دخلت في عملية ومسار التأهيل.

ويرجع الأسباب الرئيسية للمؤسسات التي تخلت عن العملية إلى :

- تردد صاحب المؤسسة في مواصلة العملية .
- عدم وجود شخص كفؤ وقادر في المؤسسة على إتمام أول عملية تأهيل على مستوى المؤسسة.
- صعوبة واستحالة التمويل من طرف المؤسسة للعملية.
-

❖ **فيما يخص عدد العمليات المحققة:**

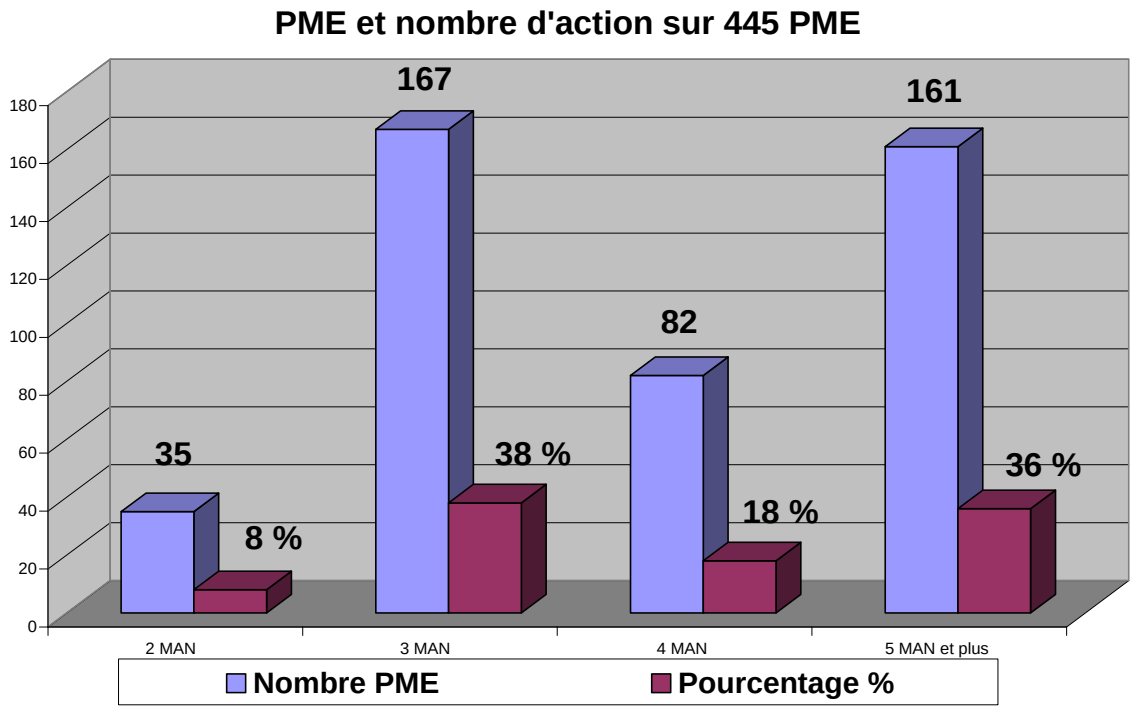

المصدر: نزعي فاطمة الزهراء، مرجع سابق ذكره، ص223.

التحليل: نلاحظ أن **92%** من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تخطت على الأقل عمليتين للتأهيل، من بينها **36%** من مجموع المؤسسات التي دخلت في عملية التأهيل تعدت **05** عمليات للتأهيل، و **18%** أنجزت **04** عمليات، و**38%** أنجزت **03** عمليات للتأهيل، بينما **08%** من المؤسسات لم تتعدى عمليتين للتأهيل. ومن هنا يمكن القول أن معظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة التي دخلت في عملية و مسار التأهيل هي مهتمة بهذه العملية بدون النظر إلى المؤسسات التي تخلت عن التأهيل منذ العملية الأولى، كما يجب التنويه إلى أن مجموع كل هذه العمليات للتأهيل التي تمت قد تمت في إطار البرنامج إي برنامج MEDA ولم تدخل فيها العمليات التي قامت بها المؤسسات بنفسها في خارج البرنامج والتي قد تدخل ضمن نشاطها المعتاد في تحسين أدائها السنوي منذ نشأتها. و يمكن التنويه إلى أن هناك عمليات هي بصدد تنفيذها في الوقت الحالي ولم يتم إدراجها في هذا في النسب المعطاة آنفا.

❖ **في ما يخص تقسيم المؤسسات المؤهلة حسب قطاع النشاط :**

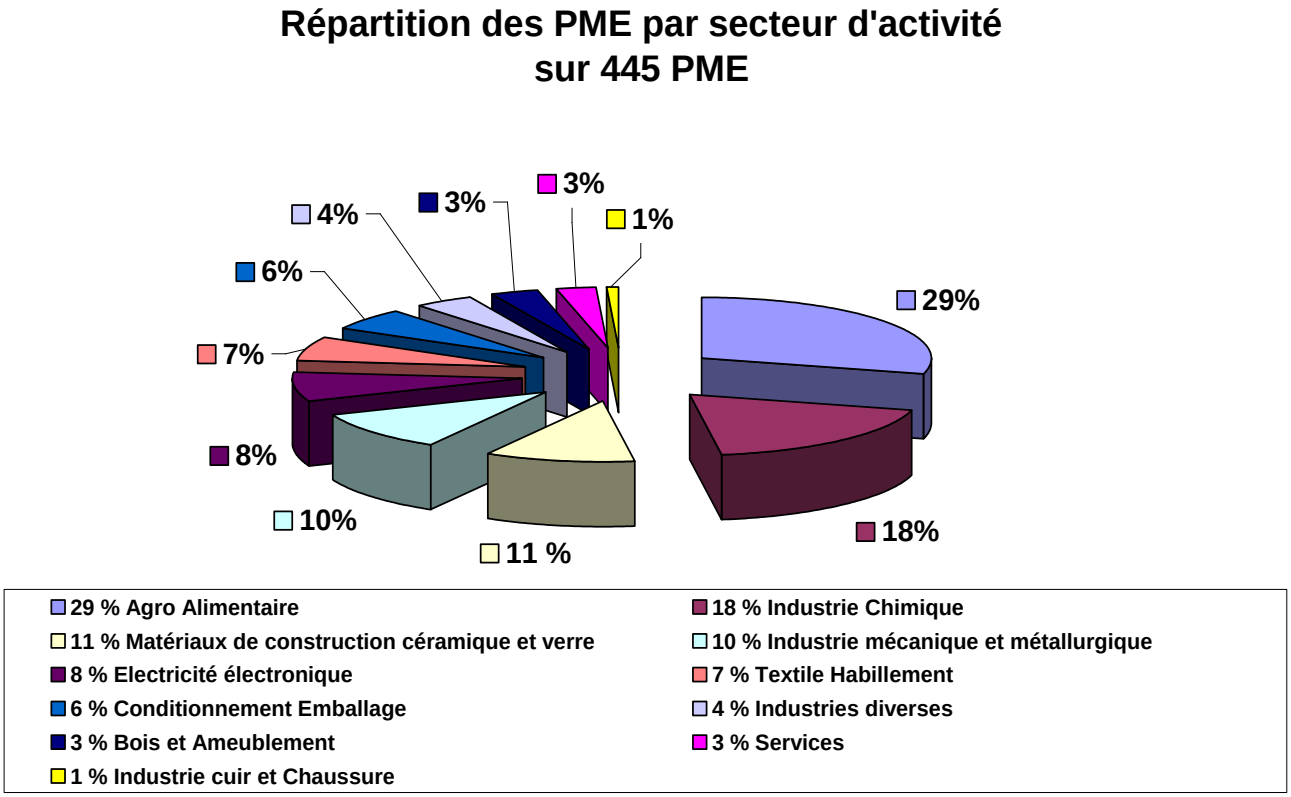

المصدر: نزعي فاطمة الزهراء،مرجع سابق ذكره، ص224.

التحليل: إنّ القطاعات الأكثر ملاحظة هي (الصناعات الغذائية، كيميائية، مواد البناء و الميكانيكية، و التعدين) هي تبين حيوية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في هذه المجالات وهي أكثر تواجد في السوق لأن:

- الأغذية ومواد البناء تعبر عن تلبية الطلب المتزايد من جانب السوق والحاجة إلى منتجات ذات نوعية جيدة.
- وفي هذه المجالات الأربع حسب تقرير الخبراء لديها رؤساء أكثر ديناميكية.
- الصناعات الكيميائية وخاصة الصناعات الصيدلانية وجدت اهتماما أكبر من طرف الدولة.

❖ **في ما يخص تقسيم نوع عمليات التأهيل حسب المجالات:**

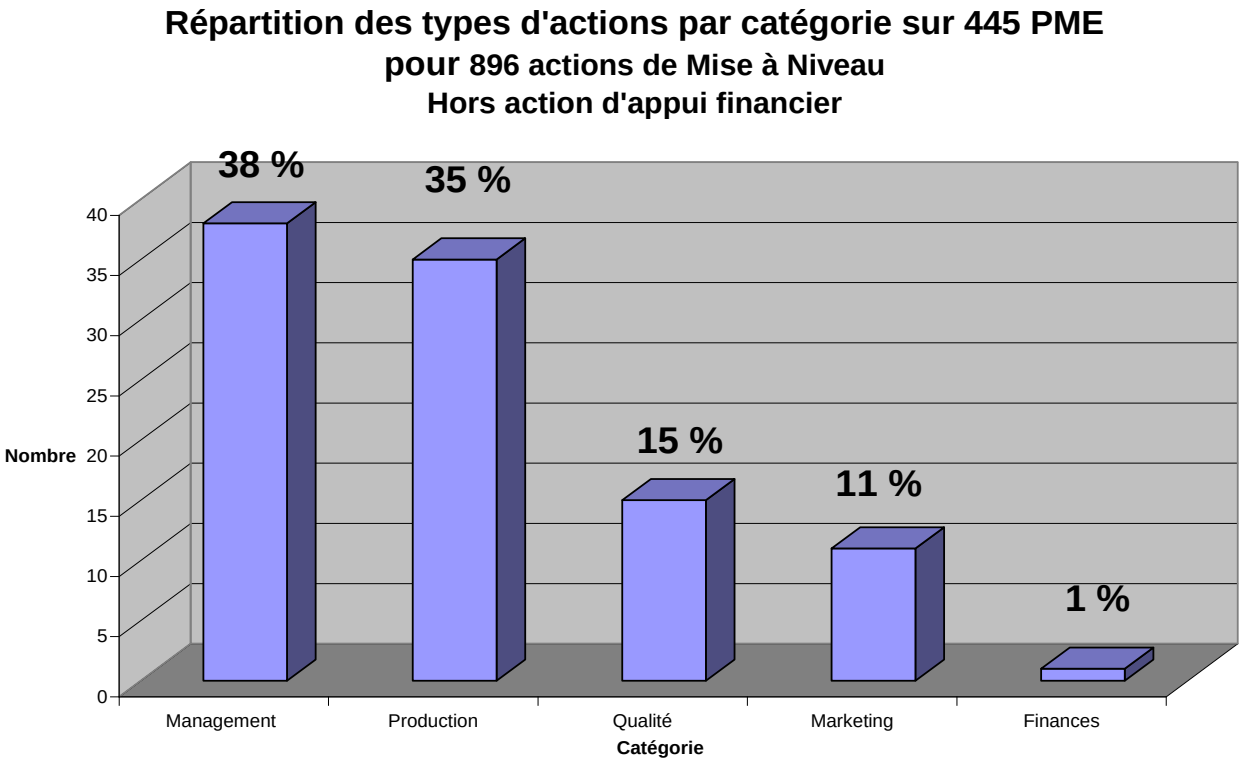

المصدر: نزعي فاطمة الزهراء،مرجع سابق ذكره، ص224.

التحليل: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي هي حديثة النشأة وأقل تركيب، العملية الأولى الأكثر أهمية بالنسبة لها هي التسيير (التنظيم خاصة) وتسيير الإنتاج، هذه المؤسسات هي أكثر حاجة للعمليات المتعلقة بالتسيير والإنتاج من أجل التوسع أكثر وبسرعة في الإنتاجية. فنلاحظ أن **38%** من مجموع عمليات التأهيل ماعدا العمليات المتعلقة بالتمويل على مستوى **445** مؤسسة قامت بالتأهيل هي متعلقة بالتسيير ثم تليها **35%** عمليات إنتاج و**15%** للجودة و **11%** للتسويق،و **01%** للمالية والمحاسبة.

الفرع الثاني: التوزيع السنوي لالتزامات برنامج MEDA 1 الخاص بالجزائر

جدول (11): التوزيع السنوي لالتزامات برنامج MEDA 1 الخاص بالجزائر 1995-1999.

السنوات	الالتزامات (M €)	التسديدات (M €)	التسديدات/ الالتزامات %
1995	-	-	-
1996	-	-	-
1997	41	-	-
1998	95	30	%31.6
1999	28	0.2	%0.7
المجموع	164	30.2	%18.41

المصدر: د.يحي علال حسين، مرجع سابق ذكره، ص217.

التحليل:

إن ما شاهدته الجزائر من أحداث خلال هذه الفترة تركها لا تستغل التمويل الأوروبي حيث كانت نسبة الاستفادة 0% خلال 3 سنوات الأولى من انطلاق البرنامج الأوروبي للمعونة والتعاون ، وبخلاف سنة 1998 حيث تمكنت الجزائر من استعمال 30 مليون أورو أي بنسبة 31.6% نقول أن الجزائر لم تستفيد من الدعم الأوروبي في ميدان الدعم المالي وخاصة إذا ما قورنت حصتها مع دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط. حيث بلغت نسبة الاستفادة من الحصص المالية للبرنامج عند نهايته سنة 1999 حوالي 18.41%.

الفرع الثالث: مجالات تدخل MEDA1 في الجزائر.

جدول (12): مجالات تدخل MEDA1 في الجزائر.

مجالات التدخل	المبلغ المخصص (مليون اورو)
تسهيل التعديل الهيكلي	30 مليون أورو
ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	57 مليون اورو
دعم إعادة الهيكلة والخوصصة	38 مليون اورو

تحديث القطاع المالي	23 مليون اورو

المصدر: علي لزعر، بوعزيز ناصر، تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الاورو متوسطية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد05 2009، ص44.

التحليل: من خلال الجدول نلاحظ بأن 1MEDA كان تدخلها الأكثر في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة 57 مليون أورو.

الفرع الرابع: التوزيع السنوي لالتزامات برنامج MEDA 2 الخاص بالجزائر

جدول (13): التوزيع السنوي لالتزامات برنامج MEDA 2 الخاص بالجزائر(2000-2006)

السنوات	الالتزامات (M €)	التسديدات (M €)	التسديدات/ الالتزامات %
2000	30.2	0.4	%1.3
2001	60	5.5	%9
2002	50	11	%22
2003	41.6	15.8	%38
2004	51	42	%82.4
2005	40	39.4	%98.5
2006	66	-	-
المجموع	388.6	141.1	%251.2

المصدر: د.يحي علال حسين، مرجع سابق ذكره، ص220.

التحليل:

نشير إلى أن مبلغ MEDA2 قدر ب 3.350 مليار اورو، بعد انطلاقة بطيئة لبرنامج الإتحاد الأوروبي للتعاون والمعونة في الجزائر لأسباب أمنية أعربت اللجنة الأوروبية عن تفاؤلها عن التقدم في السنوات الأخيرة في حصص برنامج التعاون ويبدو ذلك جليا من خلال الانتقال من معدل التسديدات 1.3% سنة 2000 إلى 82.4% سنة 2004 و 98.50% سنة 2005.

خاتمة الفصل:

في ختام هذه الدراسة الإحصائية توصلنا إلى أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أصبحت أداة هامة و متميزة في تنشيط الاقتصاد الوطني، حيث أصبحت اليوم تلعب دورا فعالا في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للدولة، و يتجلى ذلك من خلال الآثار الايجابية لها على العمالة والصناعة ، كما تساهم بشكل غير مباشر في تحريك القطاعات الاقتصادية الأخرى، وعلى هذا الأساس قامت الجزائر بمجموعة من الاستراتيجيات و الإجراءات لدعم و تطوير هذا القطاع من خلال استحداث الأجهزة التي تدعم و ترافق أصحاب المشاريع.

ومن هنا نستنتج النتائج التالية:

- ارتفع المجال الفلاحي بسبب زيادة اهتمام الدولة بدعم وتطوير هذا القطاع بالموازاة إلى أصحاب المشاريع للاستثمار في هذا القطاع؛
- لا تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة كبيرة في مجال الصناعي بالنسبة للوكالة الوطنية لدعم وترقية المقاولتية؛
- نلاحظ أن معدلات التمويل لمشاريع المستثمرين الشباب خريجي مراكز التكوين المهني مرتفع عن معدلات التمويل لمشاريع المستثمرين الشباب حاملي الشهادات الجامعية لأن خريجي مراكز التكوين المهني يملكون خبرات تطبيقية لفترات معينة كل حسب تخصصه مما يحفزهم عند حصولهم على شهاداتهم إلى التفكير في إنشاء مشاريع خاصة بهم وبالتالي اللجوء إلى طلب التمويل؛
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساعد على رفع نسبة مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي؛
- تأخذ المشاريع النسبة الأكبر في منطقة الوسط الجزائري؛
- نلاحظ أن قطاع الصناعة يأخذ نسبة كبيرة في صندوق ضمان القروض؛
- لم تستغل الجزائر بنسبة كبيرة من التمويل الأوروبي في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

من خلال دراستنا هذه و المتعلقة باستراتيجيات دعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و لمحاولة حل الإشكالية المطروحة و المتمثلة في: " **ماهي أهم الاستراتيجيات المطبقة لتطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟** ".

في البداية قمنا بمحاولة تحديد صعوبة التعريف، و من خلال التحليل تبين لنا أن هناك عدة قيود تتحكم في إيجاد تعريف شامل وموحد لهذا القطاع، إذ لا يوجد تعريف واضح لهذه المؤسسات، ثم قمنا بالتطرق لخصائص و أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و من بين أهم هذه الخصائص صغر حجمها و سهولة تكوينها بالإضافة لاختلاف أشكال ملكيتها و فيما يخص أهميتها فهي تكمن في توفير مناصب الشغل و كذا الكفاءة الإنتاجية و الانتشار الجغرافي، ثم رأينا أهم الأشكال التي تنتهجها هذه المؤسسات و الأهداف التي تسعى لتحقيقها و كباقي كل القطاعات يواجه هذا القطاع مجابهتها ومحاولة تقليلها، و ظهر أنه يوجد عوامل ساعدت المؤسسات في نجاحها و تقدمها رغم المشاكل والتي تحيط بها، ثم قمنا بالتعرف على الاستراتيجيات و التدابير التي انتهجتها الدولة للنهوض بهذا القطاع كإنشاء وكالات لدعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كما قامت ب تحسين الميزة التنافسية لها وإعداد برنامج تأهيل مناسب لها، بالإضافة لوكالات و صناديق دعم و ترقية هذه المؤسسات,

ثم انتقلنا لتقديم مختلف الجوانب الإحصائية المتعلقة بالإستراتيجية الداعمة و التطويرية لهذا القطاع، و ذلك بذكر إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية (ANADE)، وصندوق ضمان القروض(FGAR) وكذلك إحصائيات برنامج ميدا (MEDA).

- **النتائج:**

من خلال هذه الدراسة توصلنا للنتائج التالية:

✓ **نتائج الفصول النظرية:**

- ❖ لا يوجد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ❖ تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بخصائص تساعد على انتشارها و زيادة تعدادها؛
- ❖ أدركت الجزائر أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لذلك أصبحت تهتم بهذا القطاع من خلال عدة برامج و مشاريع و آليات للنهوض بها ؛
- ❖ تختلف أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باختلاف معيار التصنيف الذي يتم اعتماده؛
- ❖ تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق عدة أهداف مثل استحداث فرص عمل جديدة،

- ❖ كباقي جميع القطاعات تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من صعوبات تعرقل تطورها تحاول تفاديها وإيجاد حلول لها؛
- ❖ يوجد لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عوامل يجب إتباعها لنجاحها؛
- ❖ تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدة مشاكل من بينها مشكلة التمويل، وهذا ما يشكل عائق أمام تطور ونمو هذا القطاع؛
- ❖ هناك تحديات تريد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجابهتها من أجل التقدم والاستمرار ؛
- ❖ قام المشرع الجزائري بإصدار مجموعة من التشريعات والتنظيمات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وإنعاش الاقتصاد الوطني، وذلك بوضع سياسة تنافسية وطنية شاملة، تساعد على زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات، وبالأخص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ❖ قامت الدولة الجزائرية بإنشاء وكالات وهيئات تساعد في دعم وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية، صندوق ضمان القروض، والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار...الخ.
- ❖ جاء برنامج التأهيل لترقية وتطوير محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

✓ **نتائج الفصل التطبيقي:**

- ❖ ارتفع المجال الفلاحي بسبب زيادة اهتمام الدولة بدعم وتطوير هذا القطاع بالموازاة إلى أصحاب المشاريع للاستثمار في هذا القطاع؛
- ❖ لا تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة كبيرة في مجال الصناعي بالنسبة للوكالة الوطنية لدعم وترقية المقاولتية؛
- ❖ نلاحظ أن معدلات التمويل لمشاريع المستثمرين الشباب خريجي مراكز التكوين المهني مرتفع عن معدلات التمويل لمشاريع المستثمرين الشباب حاملي الشهادات الجامعية لأن خريجي مراكز التكوين المهني يملكون خبرات تطبيقية لفترات معينة كل حسب تخصصه مما يحفزهم عند حصولهم على شهاداتهم إلى التفكير في إنشاء مشاريع خاصة بهم وبالتالي اللجوء إلى طلب التمويل؛
- ❖ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساعد على رفع نسبة مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي؛
- ❖ تأخذ المشاريع النسبة الأكبر في منطقة الوسط الجزائري؛
- ❖ نلاحظ أن قطاع الصناعة يأخذ نسبة كبيرة في صندوق ضمان القروض؛
- ❖ لم تستغل الجزائر بنسبة كبيرة من التمويل الأوروبي في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **اختبار الفرضيات:**

✓ **الفرضية الأولى:** تكتسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية اجتماعية كبيرة من خلال توفيرها لنسبة كبيرة لفرص التوظيف وخلق قيمة اجتماعية لدى الأفراد أهمها التفاني في أداء العمل.

✓ **الفرضية الثانية:** تعتبر الاستراتيجيات الداعمة التي قامت بوضعها السلطات الجزائرية محفزة لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث ساهم في رفع كفاءتها ويظهر ذلك من خلال المساعدات المقدمة من طرف الجهات الوصية.

✓ **الفرضية الثالثة:** تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مختلف البلدان، خاصة النامية منها، الكثير من المشكلات و المعوقات التي تحد من حركتها على الحركة والتي تعيق نموها و تطورها وارتقاءها في جميع بلاد العالم تقريبا.

- **الدراسات المستقبلية:**

من خلال ما قمنا به في بحثنا سنقدم بعض الدراسات التي نقترح دراستها مستقبلا:

❖ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها مع البنوك في الجزائر ؛

❖ تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات؛

❖ دور التطورات التكنولوجيا في استحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

❖ تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمحافظة عليها ونموه؛ا

❖ الآليات الجديدة التي تعمل على تطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

قائمة الكتب:

1. أ.محمد رشدي سلطاني، الإدارة الإستراتيجية في المنظمات الصغيرة و المتوسطة ، جليس الزمان للنشر و التوزيع،الأردن، الطبعة الثالثة، 2013.

2. د.محمد إبراهيم عبد اللاوي،المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطارها النظري و التطبيقي ،دار الحامد للنشر و التوزيع،الأردن-عمان، الطبعة الأولى،2017.

3. د.خباية عبد الله، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آلية تحقيق التنمية المستدامة،دار الجامعة الجديدة،الإسكندرية،2013.

4. د.خوني رابح ، حساني رقية ، أساليب التمويل بالمشاركة " بين الاقتصاد الإسلامي و الاقتصاد الوضعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان ، 2015.

5. د.يحيى علال حسين، برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مكتبة مجمع العربي للنشر والتوزيع،الأردن، الطبعة الأولى،2016.

قائمة المذكرات:

1. عبد القادر رقراق، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة:دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير و العلوم التجارية،جامعة وهران،2010.

2. رزاية أسماء، أثار سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير،جامعة قسنطينة،2011.

3. ديندان صلاح الدين، واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية،جامعة تلمسان،2016.

4. الصديق بعيو، محمد طه بعلول، سبل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة،علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة العربي، تبسة،2016.

5. خياري ميرة، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية(دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية أم البواقي 2012/2007)،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2013.

6. بلحية فوزية و بلحية اكرام، تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة(دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر)، كلية العلوم الاقتصادية ، و العلوم التجارية و علو التسيير، مذكرة ماستر، جامعة سعيدة،2016.

7. هالم سليمة، هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر (دراسة تقييمية للفترة 2004_2014)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، مذكرة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017.

8. قارة ابتسام، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر،دراسة حالة ولاية مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان، 2012.

9. بن السليخ حنان، أهمية القروض المصرفية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية،وكالة بوسعادة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مذكرة ماستر، جامعة المسيلة،2015.

10. مدخل خالد، التأهيل كالية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حلة الجزائر(2005-2010)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مذكرة لنيل شهادة الماجستير،جامعة الجزائر،2012.

11 .عليان نبيلة، الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة الجزائر- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،مذكرة ماستر ،جامعة البويرة،2015.

12. طيبي الياس، الإدارة الإستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية،دراسة حالة شركة توزيع الغاز والكهرباء سونلغاز فرع ولاية النعامة،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مذكرة ماستر،جامعة سعيدة،2015،ص06.

13. الداوي عبد الكريم، التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،دراسة حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بولاية ادرار، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مذكرة ماستر، جامعة احمد دراية ادرار،2016

14. صلاح الدين بن سي أحمد، إستراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي،أم البواقي، 2014

15 .سلطاني محمد رشدي، التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر: واقعه، أهميته وشروط تطبيقه،حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بولاية بسكرة، مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2006

16. محمد سارة، الاستثمار الأجنبي في الجزائر-دراسة حالة أوراسكوم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة،2010.

17. ليمام فلورة، النظام القانوني للاستثمار الأجنبي الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مذكرة ماستر، جامعة أكلي محند أولحاج،البويرة،2017

18. بوالبردعة نهلة، الإطار القانوني لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية الحقوق، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2012

19. حكيم بوحرب، دور السوق المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2008

20. بوروبة كاتية، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطوير الآليات التمويلية في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2018

21. معيزة مسعود أمير، مصادر تمويل الاحتياجات الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل اقتصاد الاستدانة دراسة- حالة التمويل بالقروض الاستثمارية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2016

22. مشعلي بلال، دور برامج السلامة المهنية في تحسين أداء العمال بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية،دراسة حالة مؤسسة SATPAP ALIF لتحويل الورق والبلاستيك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف،2011،ص55.

23. سيد علي بلحمدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة، دراسة حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2006

24. نزعي فاطيمة الزهراء،آفاق تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تحليل اثر برنامج MEDAلدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير والعلوم التجارية، مذكرة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد،تلمسان، 2010.

25. بن نذير نصر الدين، بن طيبة مهدية، تقييم البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة مؤسسة فيتا جو، جامعة بليدة 2.

الملتقيات والمجلات:

1. عمر فرحاتي، عوادي مصطفى، الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي،2017- 2018.

2. منصوري زين، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، عدد 2، جامعة الشلف.

3. سليمة غدير أحمد، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر " دراسة تقييمية لبرنامج ميدا "، جامعة ورقلة ، الجزائر، مجلة الباحث عدد 09، 2011.

4. علي لزعر، بوعزيز ناصر، تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الاورو متوسطية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 05، 2009.

مواقع الانترنيت:

1. https://lafirist.com/ansej بتاريخ 2021/06/11.

2. www.fgar.dz بتاريخ 2021/06/11.

3. ansej.org.dz بتاريخ 2021/06/27.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Mr.Mebarki Naceur, stratègiede dèveloppement des PME et le dèveloppement local: essai d'analyse à partir du cas de la règion nord-ouest de l'algèrie, facultè des sciences economiques sciences de gestion et sceince commerciales ,universite d'oran, 2014.

2. - Gèneve, les petites et moyennes entreprises et la crèation d'emplois dècents et productifs, conèfèrence internationale du travail, 104e session,2015